المحاكمة العادلة دراسة مقارنة الاردن - الامارات العربية المتحدة

ابراهيم سليمان القطوانة*

ملخص

تحاط المحاكمة بمجموعة من الضمانات العادلة، والتي تهدف الى حماية المتهم خلال محاكمته، لذلك حرصت المواثيق والاعلانات الدولية والداستير والتشريعات الجزائية على تكريسها، ومن هذه التشريعات التشريعات الأردني والاماراتي. ومن جملة الضمانات المنصوص عليها بشكل صريح: استقلال القضاء، وعلائية وشفوية المحاكمة، وتدوين اجراءات المحاكمة، واحترام حق الدفاع، وتسبب الحكم، ومن الضمانات غير المنصوص عليها اطلاقاً أو منصوص عليها بشكل غير صريح سرعة الفصل بالدعوى الجزائية ومخاصمة القاضي متى ارتكب ما يستوجب مخاصمته، وتفسير الشك لمصلحة المتهم. وفي سبيل التعرف على المحاكمة العادلة في التشريعات الأردني والإماراتي، تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين، خصصنا الأول لبيان ماهية المحاكمة العادلة من حيث مفهومها، والأساس القانوني لها في التشريعات الأردني والاماراتي، والمبحث الثاني يتناول صور ضمانات المحاكمة العادلة في التشريعات الأردني والاماراتي، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات. الكلمات الدالة: العدل، المحاكمة، الضمانات.

المقدمة

المادية ومن حقه أن يحظى بمحاكمة عادلة.

ولأن الحق في المحاكمة العادلة ليس حديث النشأة أو وليد اليوم أو الأمس بل قديم النشأة والعهد ويرجع أساسه إلى الشريعة الإسلامية التي منها انتقل إلى التشريعات الجزائية الحديثة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد مرجعية للقضاة في معرفة الضمانات المكفولة للمتهم قانوناً، ولغايات إحاطة ضمانات المحاكمة العادلة بسياح من التدخل والمساس، وإزالة ما اكتنف هذا الموضوع من لبس وغموض وإبهام خاصة في بعض الضمانات المقررة للمحاكمة العادلة. ولبين أوجه النقص والقصور في تنظيم المشرع لبعض هذه الضمانات وتقديم نصوص قانونية مقترحة، وأخيراً الاستفادة من تجربة المشرع الإماراتي في تنظيم هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة

ما حقيقة المحاكمة العادلة ومصادرها في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي، وهل كفلت هذه التشريعات حقاً ضمانات للمتهم في المحاكمة العادلة بشكل جاد وفعال، أم أن هناك مواطن نقص تشريعي فيها. لا سيما أن أي محاكمة جزائية لا تكون عادلة، إلا إذا أحيطت بمجموعه من الضمانات وهذه

موضوع الدراسة

تتناول الدراسة موضوع المحاكمة العادلة في التشريع الأردني والإماراتي، من خلال عرض مفهومها ومصدرها وأساسها ومظاهرها وأهم ضماناتها، فالمحاكمة العادلة تعد حقاً من حقوق الإنسان، وحقاً من حقوق التقاضي، وتكرس هذا الحق في الشريعة الإسلامية الغراء ومنها انتقل إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي والداستير والقوانين الجزائية. وهذه التشريعات والمواثيق حرصت كل الحرص على إحاطة المحاكمة العادلة بمجموعة من الضمانات ليس حماية للمتهم فحسب، بل للقاضي وللمجني عليه والمجتمع، فلا شك أن المجتمعات المتحضرة لا يمكن أن تقوم من غير وجود قضاء عادل يجسد محاكمات عادلة تحاط بضمانات تكفل لها هذه السمة.

نظراً لما يترتب عليه من آثار ونتائج وخطورة متى وقع الإخلال، ويضاف إلى ما سبق أن المتهم أولاً وأخيراً إنسان له شعور وكرامة وكيان وشخصية بصرف النظر عن نوع الجرم المسند اليه، وبصرف النظر عن حالته السياسية أو المدنية أو

* كلية القانون، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الامارات. تاريخ استلام البحث 2015/7/22، وتاريخ قبوله 2015/9/2.

مع تمكينه من الطعن في الحكم الصادر ضده أمام محكمة أعلى درجة من المحكمة مصدره الحكم (الطراونة، 2013).

وهي من الحقوق الأساسية للإنسان، تقوم على توافر مجموعة من الإجراءات التي تتم بها الخصومة الجنائية في إطار حماية الحريات الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة (سرور، 1993).

والمحاكمة العادلة هي التي تقوم أساساً على توافر مجموعة إجراءات تلازم كافة إجراءات المحاكمة، يكون من شأنها حفظ كرامة وشخصية المتهم (التهامي، 2008).

والمحاكمة العادلة تعني عدم جواز إخضاع المتهم لمعاملة قاسية، أو تعريضه للضرب والتكيل والتعذيب والإهانة، وعدم إجباره على الاعتراف ترهيباً أو ترغيباً، أو منعه من الدفاع عن نفسه من خلال حرمانه من الكلام والمرافعة أو تقديم بيانات دفاعية (منصور، 2010).

ويعبر أيضاً عن المحاكمة العادلة أنها المحاكمة التي توفر عدة ضمانات للمتهم، ينجم عن هذه الضمانات عدم تعرض المتهم إلى الظلم أو الجور أو الحرمان أو عدم المساواة (زناتي، 2004).

ويلاحظ على التعريفات السابقة أنها تؤكد على عدم تعريض المتهم للمعاملة القاسية أو اللانسانية، أو أية معاملة من شأنها أن تخل بأداميته وكرامته. وأنها تصب حول المتهم فقط، وكأنه الطرف الوحيد في الدعوى الجزائية، حيث أغفلت هذه التعريفات التطرق إلى المشتكي في دعوى الحق العام، أو المتضرر، أو المدعي بالحق الشخصي. فمن حق هؤلاء أن تكون لهم محاكمة عادلة ورغم هذا الإغفال إلا أن هذه التعاريف وبحق أكدت على جزئية في غاية الأهمية من مفهوم المحاكمة العادلة، وهذه الجزئية هي عدم أكراره أو إجبار أو تعذيب المتهم أو إخضاعه إلى معاملة غير إنسانية.

فالحق يقال إن العدالة تضار والمحاكمة تخرج عن الأصول والأسس السليمة إذا تعرض مرتكب الجريمة مشتكاً عليه، أم ظنيماً، أم متهماً إلى الإيذاء أو الضرب أو التكتيل أو التوبيخ أو الإهانة أو التعذيب أو القسوة أو الزجر والتعنيف أو الإذلال أو أي عمل أو قول من شأنه أن يثلم كرامته ويجرح شعوره وينتقص من اعتباره أو مركزه؛ وذلك لأن مرتكب الجريمة عند ما يمثل أمام القضاء للمحاكمة عن الجرم المسند إليه فإنه يكون في عهدة وولاية وحماية القضاء، وعلى القضاء منع أي اعتداء لفظي أو بدني يقع على هذا الشخص، وإذا وقع مثل هذا الاعتداء اتخذ القضاء الإجراءات القانونية بحق مرتكب ذلك الاعتداء.

وعليه، إذا كان هذا المطلوب من القضاء فمن باب أولى

الضمانات ينبغي أن تكون كاملة وغير منقوصة بحيث تساهم بشكل جاد وفعال في منح المتهم حقا في التمتع بمحاكمته عادله.

أسئلة مشكلة الدراسة

- ما ضمانات المحاكمة العادلة التي أغفلها التشريع الجزائي الأردني والإماراتي؟
- ما الأساس القانوني لضمانات المحاكمة العادلة؟
- أين مواطن النقص والقصور في تنظيم المشرع لتلك الضمانات؟

منهج البحث

المنهج التحليلي والمقارن، فمن خلال المنهج التحليلي يجري تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية والدراسات الفقهية التي تعرضت إلى موضوع البحث، ومن خلال المنهج المقارن سوف يتم إجراء المقارنة ما بين القانوني الأردني والإماراتي؛ لغايات تسليط الضوء على جوانب الاتفاق والاختلاف والقصور في القانون الأردني ومحاولة الإفادة من القانون الإماراتي.

خطة البحث

يقسم هذا البحث إلى مبحثين وخاتمه، المبحث الأول يتناول ماهية المحاكمة العادلة من حيث تعريفها، والأساس القانوني لها في التشريعات الجزائي الأردني والإماراتي، والمبحث الثاني يتناول صور ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي. أما الخاتمة فسوف تشمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ماهية المحاكمة العادلة

سيتم التطرق إلى تحديد مفهوم المحاكمة العادلة ثم بيان الأساس القانوني في المحاكمة العادلة في التشريع الأردني والإماراتي، وسنتناول ذلك في مطلبين على النحو التالي. المطلب الأول تعريف المحاكمة العادلة، والمطلب الثاني الأساس القانوني للمحاكمة العادلة في التشريع الأردني والإماراتي.

المطلب الأول: تعريف المحاكمة العادلة

تعرف المحاكمة العادلة أنها المحاكمة التي تتطلب محاكمة المتهم بشأن الاتهام الموجه إليه أمام محكمة مستقلة ومحايدة مشكلة بحكم القانون، يتاح للمتهم من خلالها الدفاع عن نفسه

المحاكم العسكرية تختص بمحاكمة العسكريين من جهة والمدنيين من جهة أخرى في قضايا نص عليها قانون العقوبات في باب الجرائم المتعلقة بأمن الدولة، أو تلك التي نص عليها قانون تشكيل محكمة أمن الدولة، وعليه نشير في هذا المجال إلا أنه وبعد التعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2011 وما ترتب على هذه التعديلات الدستورية من وجوب إجراء تعديلات قانونية تتفق مع هذه التعديلات الدستورية، فقد تم إجراء تعديل في قانون تشكيل محكمة أمن الدولة، وبموجب هذا التعديل أصبح هناك قضاة مدنيون في محطة أمن الدولة، ونرى إن هذا التعديل يساهم فعلاً وحققاً في تجسيد فكرة المحاكمة العادلة، فلم يعد كامل قضاة محكمة أمن الدولة قضاة عسكريون بل أصبح بينهم قضاة مدنيون، ووجود قضاة مدنيون إلى جانب القضاة العسكريين يؤدي ذلك إلى إحداث تكامل إيجابي وفعال للقول بوجود المحكمة العادلة بكافة ضماناتها. وعوداً على ذي بدء فإن المحاكمة العادلة يجب أن تتوفر أمام جميع هذه المحاكم؛ لأن القاضي سواء أكان في محكمة مدنية أم محكمة خاصة هو أولاً وأخيراً قاضي لا سلطان عليه بغير القانون ويحكم بما يملكه عليه القانون وضميره.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للمحاكمة العادلة في

التشريع الجزائي الأردني والإماراتي

يثار في هذا المضمار سؤال وهو ما مصادر قواعد المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي؟ وما نطاق الحماية الإجرائية التي أقرها المشرع للمتهم في تلك التشريعات؟

لهذا الطرح من التساؤل نرى استعراض هذا الأمر في إطار التشريع الأردني، ثم التشريع الإماراتي، مع التعقيب على كل مسألة مباشرة لبيان إذا كانت كافية للتحقيق المراد من المحاكمة العادلة أم لا.

الفرع الأول: التشريع الجزائي الأردني

ولا بد أن نشير - قبل البحث في التشريع الجزائي - إلى ماورد في بعض نصوص الدستور الأردني، كونه القانون الأعلى والقانون الأسمى وسيد التشريعات كافة. وإذا رجعنا إلى الدستور الأردني وخاصة مجموعة التعديلات التي أدخلت عليه عام 2011 والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2011/10/1، نجد أنه كرس قواعد أساسية لضمان المحاكمة العادلة. فنص على: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" (المادة 1/6

أن لا يقع مثل هذا الإعتداء من القضاء على مرتكب الجرم مهما كان نوع وجسامته الجرم المرتكب من جانب ذلك الشخص، ليس سنداً لقرينة البراءة وأن هذا الشخص ما زال بريئاً ولم يصدر بحقه حكماً بعد، وإنما لأن القضاء هو حارس الحقوق وحاميها ولا يجوز أن يقع منه أي اعتداء مهما كان نوعه على مرتكب الجرم الذي يحاكم أمامه.

وفي هذا المجال يجب أن يكون القانون الذي يجري بموجبه محاكمة مرتكب الجريمة قانوناً سارياً أي ليس ملغياً أو لم ينفذ بعد. وأن يأخذ بعين الاعتبار مبدأ القانون الأصلح للمتهم. وينبغي أن تكون كافة إجراءات المحاكمة صحيحة ولا تخالف القانون والأصول والإجراءات المرعية والمتبعة. فمثلاً وكما هو معلوم المحاكمة الجزائية ادوار، فهناك أدوار للنيابة أو للمشتكى ممثل النيابة في بعض الدعوى الجزائية، وهناك ادوار للمتهم، فليس من العدل والإجراءات الصحيحة أن تجري مخالفة هذه الأدوار وعدم مراعاتها وبخلاف ذلك فإن المحاكمة والحالة هذه تفقد سمة العادلة.

ويجب أن يكون القاضي محايداً، وحياد القاضي مفهوم واسع والحالات التي يجب على القاضي أن يلتزم فيها بالحياد يصعب حصرها، فمنها مثلاً ألا يحابي طرف على حساب الطرف الآخر سواء أكان من حيث المعاملة أم المخاطبة أو تأجيل موعد الجلسات أو فيما يتعلق بالمناقشة وتقديم البيانات والأقوال والدفع والاعتراضات والمرافعات وغير ذلك من الحالات.

فالمحاكمة العادلة توجب أن يبلغ المتهم بموعد المحاكمة وأن يدعى للحضور ويسمح له بالمثل، وأن يسأل عن الجرم وأن لا يجبر أو يرغم على الكلام فمن حقه التزام الصمت، وإذا تكلم يجب أن يسجل ويقيد ما يصدر منه بدون تحريف أو تأويل أو حذف أو زيادة أو نقصان، ومن حقه أن يناقش شهود النيابة وأن يدلي بإفادة دفاعية ويقدم بيانات دفاع وأن يقدم مرافعة خطية أو شفهية، فمتى أحترم حق الدفاع من قبل المحكمة، ولم يحرم مرتكب الجرم من الكلام والدفاع عن نفسه سواء بالبيينة الشخصية أو الخطية، وأتيحت الفرصة أمامه للمناقشة والترافع ضمن أحكام القانون فإن المحاكمة وفق هذه الجزئية لا يمكن أن توصف إلا بأنها محاكمة عادلة.

ونرى في هذا المجال إن المحاكمة العادلة تتحقق وتتوافر أمام المحاكم العادية (النظامية - المدنية) أكثر من تحققها أمام المحاكم الخاصة، ولا نقصد في هذا المجال بالمحاكم الخاصة المحاكم الشرعية أو الدينية أو الجمركية أو الضريبية أو البلديات أو الأراضي، بل نقصد المحاكم العسكرية المؤلفة من قضاة عسكريين ويحاكم أمامها مواطنين مدنيين، لاسيما وأن

من دستور المملكة الأردنية الهاشمية).

ونرى انه هدياً على ما جاء بالنص الدستوري السالف، لا يجوز للقاضي الجزائي أو المحكمة الجزائية أن تفاضل أو تباين أو تميز بين المتهمين والمشتكين، أو بين بعضهم مهما كان الدين الذي ينتمون إليه ويؤمنوا به، ومهما كانت اللغة التي يتكلمون بها، ويصرف النظر عن جنسهم أو عرقهم، ونص الدستور أيضاً على: " الحرية الشخصية مصونة" (المادة 7 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية).

ويترتب على هذا النص أن تبقى الحرية الشخصية للمتهمين أمام القضاء الجزائي مصانة في كافة مراحل ودرجات التقاضي، وتبقى مصانة بحدود ما لا يتعارض مع القوانين، فمثلاً إذا استوجب توقيف أو تفتيش أو حبس أو إلزام المتهم بلباس معين إذا تم توقيفه أو حبسه فإن كل ذلك لا يتعارض مع النص الدستوري بأن الحرية الشخصية مصونة، طالما صدر تطبيقاً للقوانين أو محافظة على النظام العام والأمن العام أو لغايات سبل السير الرشيد للمحاكمة.

ويضاف إلى ما تقدم أن المشرع الدستوري نص على: "لا يجوز أن يوقف احد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون" (المادة 8 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية).

ومن هذا المنطلق لا يجوز للقاضي الجزائي أو للمحكمة الجزائية أن يصدر أو تصدر قراراً أو حكماً بتوقيف شخص أو حبسه إلا إذا كان هذا الحبس أو التوقيف يجد أساساً ومسوغاً قانونياً له في نص القانون، وبخلاف ذلك لا يكون قد خالف نص القانون وإنما كان أمام مخالفة دستورية صريحة.

نلمس أيضاً من النصوص الدستورية التي تكفل المحاكمة العادلة وتؤكد النص الذي يؤكد ويرسخ مبدأ استقلال القضاء، وأن القضاة مستقلين في قضايتهم لا سلطان عليهم لغير القانون. فمن الطبيعي أن القضاء متى كان مستقل ولا يتدخل به أحد، ولا تتغول عليه أية سلطة أو جهة أخرى، وكان القاضي ملك نفسه وسيدها ولا يخضع إلا للقانون وللضمير، فلا شك أن كل ذلك يدفع للقول بصراحة وبدون شك أن المحاكمة حينئذ تكون عادلة، فاستقلال القضاء من قواعد وركائز المحاكمة العادلة.

أما بالنسبة للتشريعات الجزائية نتناولها على النحو التالي:

1- قانون أصول المحاكمات الجزائية:

تضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية قواعد شكلية وإجرائية، سواء تلك المتعلقة بالإجراءات الواجبة الإلتباع لضبط الجريمة ومرتكبها عند وقوعها، أو المتعلقة بكيفية وألية التحقيق مع مرتكب هذه الجريمة، أو المتعلقة بإلقاء القبض عليه

وتفتيشه ومحاكمته وتنفيذ العقوبة بحقه، أو الناظمة لطرق الإثبات والدفاع والطعن.

ويمكن إيجاز مظاهر المحاكمة العادلة في قانون أصول المحاكمات الجزائية بما يلي:

1- النيابة العامة هي الجهة المختصة والوحيدة بإقامة دعوى الحق العام ومباشرتها، إلا إذا نص القانون لغير النيابة معها. ولا يحق للنيابة العامة ترك أو وقف أو تعطيل سير هذه الدعوى إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً (المادة 97 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية).

فليس من العدالة، وليس من مراعاة حقوق المجني عليه أو المشتكي أن تقوم النيابة العامة بترك أو وقف أو تعطيل سير دعوى الحق العام بدون سند ونص قانوني. أن يكون حق إقامة ورفع دعوى الحق العام مرهون بمشيئة أي جهة أو طرف، وإلا لحصل التعسف وحرية الأهواء، وفقد المتهم أو مرتكب الجريمة الأمان وضمان العدل والإنصاف، إن أعضاء النيابة العامة حراس عدل وحق، وهم أولاً وأخيراً قضاة مستقلين لا سلطان عليهم لغير القانون.

وعليه نرى أن هذا المظهر من مظاهر المحاكمة العادلة، خاصة وأن دور النيابة العامة لا ينتهي في مرحلة التحقيق بل يستمر أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة، علماً أن حضور وتمثيل النيابة العامة في جنح البداية، والجنائيات الصغرى والكبرى وجوبي، وفي الجنح الصلحية اختياري.

2- تمثيل المجني عليه الصغير الذي لم يكمل خمس عشرة سنة من عمره إذا لم يكن هناك ولياً عليه، أو تعارضت مصلحة المجني الصغير مع مصلحة ذلك الولي، والحال ذاته للمصاب بعاهة عقلية (المادة 2 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ويعد هذا المظهر ناطقاً بما فيه، ومراعاة لحقوق هذه الفئة حتى لا تظلم أو حتى لا ينجو الجاني من فعلته بما اقتترف بحقها.

3- التمسك بالبطلان أثناء سير المحاكمة من قبل المتهم، أو أثارته من جانب المحكمة من تلقاء نفسها في أي حاله تكون عليها الدعوى وكل ذلك في الأحوال والظروف والحالات المنصوص عليها قانوناً (المادة 7 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

يلاحظ من خلال هذا المظهر انه يحق للمتهم التمسك بالبطلان متى وجد ومتى كان التمسك به من صالحه. وللمحكمة هذا الحق وذلك لأنه إذا وجد بطلان وكان من حق المتهم ومصالحته التمسك به، وقام المتهم فعلاً بذلك، أي تمسك بالبطلان وطالب بإعلانه، ورفضت المحكمة ذلك مثلاً، فإن

ينظر إليه أنه مجرم ومدان بل بريء حتى تثبت إدانته. وطالما توفرت هذه القرينة لدى القاضي فإن المحاكمة تكون عادلة من هذا الجانب وتتسم بأنها بعيدة عن أي ظن سلبي أتهامي، أو غرض أو كيد أو مصلحة.

8- تنظيم البيانات ومعالجتها وأمور وزنها وتقديرها، ووجوب الحكم بالبراءة عند غياب تلك البيانات (المادة 147 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

تكون المحاكمة عادلة إذا صدر حكم يتضمن إعلان براءة المتهم عن الجرم المسند إليه إذا لم يقام دليل قانوني بحقه، أو أن هذا الدليل لم يعد كاف، وتكون غير عادلة إذا تمت الإدانة دون توافر أدلة أو دليل قانوني ضده.

ويضاف إلى ذلك أنها تكون عادلة طالما تقيدت المحكمة فقط بطرق الإثبات المحددة حصراً لجرم معين إذا كان المشرع قد حصر طرق إثبات هذا الجرم وبالمقابل لا تكون عادلة إذا خرج القاضي على ذلك القيد وأجاز أدلة وطرق أثبات من النيابة العامة وكانت هذه الأدلة لا يجوز أن تقدم وتقبل لإثبات ارتكاب ذلك الجرم. وتكون المحاكمة عادلة إذا تم الإثبات والدفاع بكل الطرق في حال عدم وجود نص يمنع ذلك.

9- عدم الخروج عن فلسفة وإرادة وتنظيم المشرع للبيانات بشقيها سواء بينات النيابة أو بينات الدفاع (المواد 148-165 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

تكون المحاكمة عادلة إذا التزمت المحكمة بكافة الشروط والقيود التي سنها المشرع بخصوص البيانات فالمشرع عند تنظيمه لهذه الأمور لم يحابي طرف على حساب طرف آخر ولم يجعل مصلحة النيابة أو المشتكى هي المصلحة الأولى والأجدر بالرعاية من مصلحة المتهم، بل أوجد التوازن وخاصة بمعرض تقديم البيانات. ومن هذا المنطلق فإن التزام المحكمة التزاماً دقيقاً بما سنه المشرع بخصوص البيانات التي تقدم أمامها أثناء سير الدعوى سواء من النيابة أو من المتهم ودون أن تجيز لطرف بينة وتحرم الطرف الآخر من تقديم البينة بدون أن يستند قرارها لسند قانوني فإن هذا الالتزام يقطع دابر أي شك يمكن أن يثار حول اتسام المحاكمة بأنها محاكمة عادلة.

10- عدم الخروج عن التنظيم القانوني الذي رسمه المشرع بخصوص انعقاد المحكمة أو إختصاصها أو الإجراءات الواجب إتباعها، والحضور والتمثيل، وكيفية إجراء المحاكمة، والسؤال عن التهمة وما يترتب على التزام الصمت أو الإقرار أو النفي، وآلية سماع الشهود، وإصدار الحكم (المواد 168-183 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

المحاكمة لا توصف حينئذٍ بأنها عادلة، والعكس صحيح.

4- منع القاضي من الحكم بالدعوى التي تولى فيها وظيفة النيابة العامة وأصدر قرار ظن أو أعد لائحة أتهام فيها (المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

يتضح من خلال هذا المظهر أن المشرع ولضمان السير للدعوى الجزائية، ولضمان عدم وجود علم مسبق أو موقف أو رأي أو قرار للقاضي فيها، فقد نص المشرع على هذا المظهر، أن المحاكمة تكون عادلة إذا كان القاضي لم يسبق له أن حقق في الدعوى التحقيقية المتولد عنها الدعوى الجزائية الناظر لها، فمن أصدر قرار ظن أو أعد لائحة إتهام وثم نظر الدعوى الجزائية الناشئة عن ذلك القرار، يكون لديه في الأعم الأغلب يقين بأن المتهم هنا هو مدان، وهذا الأمر لا يجوز هنا وتضار به العدالة، وعليه أحسن المشرع صنفاً بإيجاد هذا النص، والذي يعد من مظاهر المحاكمة الجزائية العادلة.

5- عدم جواز حبس المتهم إلا بقرار قضائي (المادة 103 من قانون أصول المحاكمات الجزائية).

من حق المتهم الذي يحاكم أمام المحكمة الجزائية إذا ثبتت أدانته وصدر قرار بحبسه، أن يكون هذا القرار صادر من المحكمة مصدرة الحكم وليس من غيرها أو من جهة أخرى. وذلك لأن إجراءات المحاكمة تبدأ من الجلسة الأولى ولحين أختتام إجراءات التقاضي أمام تلك المحكمة والحبس الصادر يكون من إجراءات وقرارات المحاكمة.

6- الالتزام بأسباب ومدد التوقيف وحالات إخلاء السبيل المنصوص عليها قانوناً (المواد 126، 127، 114، 122، 123، 124، من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

لا يتصور أن تكون المحاكمة عادلة إذا تم توقيف المشتكى عليه أو المتهم بدون سبب قانوني، ولا تكون كذلك إذا لم تراعى المدد القانونية للتوقيف وتجديده، ولا تكون عادلة إذا بقي قابلاً في مكان توقيفه ودون أن يدعى للمثول ومتابعة إجراءات الدعوى المتعلقة به. وعليه ولغايات حرص المشرع على إبقاء المحاكمة ضمن دائرة وإطار المحاكمة العادلة فقد أوجد ذلك المظهر القانوني.

7- استمرار ملاصقة قرينه البراءة للمتهم لحين ثبوت أدانته (المادة 1/147 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

يعد الأكثر أهمية فلو أستمر القاضي بالنظر إلى المتهم انه بريء مما أسند إليه لحين ثبوت أدانته، وعلم المتهم أن هذه القرينة راسخة لدى القاضي، وأنه ينظر إليه هذه النظرة، فإن المتهم سوف يشعر بالأمان والثقة، وهذا الأمر يجعله يبذل قصارى جهده للدفاع عن نفسه، طالما يشعر أن القاضي لا

من العدالة عدم مراعاة الوضع الصحي للمتهم وليس من العدالة ترك فعلة حال الثبوت بلا أدانه وليس من العدالة تنفيذ العقوبة بمثل هذا الشخص.

14- مراعاة وضع المتهم الأبكّم والأصم أو الذي لا يتكلم اللغة العربية من خلال أنتخاب من أعتاد مخاطبته ليتّرجم ويساعد ويسهل المهمة ما بينه وبين المحكمة (المواد 227-230 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

فأحياناً يكون المتهم أصم أو أبكّم أو لا يتكلم اللغة العربية وحتى لا يظلم وحتى يدافع عن نفسه وحتى يعلم ما يجري ويسير في المحاكمة فإن المحكمة تقرر لهذه الغاية، أنتخاب مترجم وفقاً الغاية المطلوبة، وبالتالي إذا توفر مثل هذا الأمر فإن المحاكمة تكون عادلة.

15- تعيين محام للمتهم في الجرائم المعاقب عليه بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد إذا لم يتم بتوكيل محامٍ أو كانت حالته المادية تحول دون توكيل محامٍ (المادة 208 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ونرى أن ذلك يمنح المتهم كامل الحق في الدفاع عن نفسه بواسطة محامٍ وأن هذا المظهر يحقق العدالة، فمن يحاكم على جرم يستوجب عند الثبوت والإدانة مثل تلك العقوبة يكون بحاجة ماسة لمحامٍ يتولى الدفاع عنه وبما انه يصعب عليه توكيل محام لعدم قدرته المادية فيكون من العدل مساعدته بتعيين محام له.

نلمس بشكل جلي من كل ما تقدم أبرز وأهم مظاهر المحاكمة العادلة التي كرسها قانون أصول المحاكمات الجزائية، والحق يقال أن تلك النصوص تساعد بشكل جاد وفعال إذا ما طبقت في تحقيق المحاكمة العادلة ولكن هذا لا يغني عن القول بأن المحاكمة العادلة تحتاج إضافة إلى ما سبق مظاهر أخرى تتأتى عبر النص عليها من خلال المشرع ومن أهمها ما يلي:

أولاً: عدم أطالة أمد المحاكمة الجزائية.

فليس من العدالة سواء للمتهم أو للمجني عليه أو للنيابة العامة أو المجتمع أن تستمر مدة المحاكمة فترة طويلة. فالمجني عليه قد يشعر بأن حقه في معاقبة الجاني عما ارتكب قد تلاشى، والمجتمع قد يفقد ثقته بالقضاء، والنيابة العامة قد تعجز عن القيام بالمهام والواجبات المنوطة بها بصورة مثلى بسبب كم الدعاوى الهائل إذا تراكمت، والقضاء يرهق كاهله، ومن هذا المنطلق يجب النص على مدد محددة معقولة ومقبولة لغايات فصل الدعاوى الجزائية إلا إذا وجد سبب يستدعي تأخير البت فيها.

ونلمس من هنا انه متى التزم القاضي بكل تلك الأمور فإن المحاكمة بكل تأكيد ستكون عادلة، ليس للمتهم فقط بل للمشتكي أو المجني عليه، حتى النيابة العامة وهي ممثلة المجتمع في تلك الدعوى ستجد أن المحاكمة عادلة، فلا خروج عن القانون ولا ظلم لأي طرف، ولا تعسف في الإجراءات. ويعد الالتزام بتلك الأمور مظهراً جدياً من مظاهر المحاكمة العادلة.

11- إعطاء المحكوم عليه الحق بالطعن في الحكم الصادر بحقه سواء من خلال طرق الطعن العادية أو غير العادية وهي الاستئناف والاعتراض والتميز وإعادة المحاكمة والنقض بأمر خطي إضافة إلى التمييز نفعاً للقانون، وإعادة محاكمته مجدداً إن كان فارقاً من وجه العدالة (المواد 184-189 و 189 و 249 و 259-298 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

فالمحاكمة العادلة تتطلب أن يتاح المجال أمام المحكوم عليه للطعن بالحكم الصادر بحقه متى كان في غير صالحه، والمحاكمة العادلة تتطلب أيضاً أن تتاح الفرصة أمام النيابة العامة ممثلة المجتمع للطعن بالحكم الصادر بحق المحكوم عليه سواء بالبراءة أو عدم المسؤولية وخاصة إذا لم تكن هناك بيانات كافية وواقية أو موائمة لإصدار مثل هذا الحكم. لا سيما وأن المحاكمة العادلة غير محصورة أمام جهة قضائية واحدة، أو مرحلة قضائية واحدة أو تنتهي فقط عند النطق بالحكم وأما تستمر إلى حين استكمال كافة مراحل وإجراءات التقاضي.

12- منع المحكمة من تعديل التهمة إلا وفقاً للشروط التي تراها عادلة وأن لا يبني التعديل على وقائع لم تشملها البيئة المقدمة، وإذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة أشد توجب القضية لمدة تراها المحكمة ضرورية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة (المادة 234 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

فمن العدل أن تقوم المحكمة بتعديل الوصف الجرمي للتهمة المسندة للمتهم من وصف أشد إلى وصف أخف، أو من وصف أخف إلى وصف أشد وذلك بشروط، مع تمكين المتهم في الحالة الثانية من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة، وإذا تم هذا الأمر بالشروط المنصوص عليها قانون يصعب القول بعد ذلك أن المحاكمة غير عادلة.

13- توفير حماية قانونية للمتهمين المصابين بأمراض نفسية أو إعاقة عقلية تتمثل بإدانته حال ثبوت ارتكابه للجرم وبعد ذلك إعلان عدم مسؤوليته جزائياً (المادة 233 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

وتبرز العدالة بالأدانه وثم تقرير عدم مسؤوليته جزائياً فليس

إيفاءً لهذا الطرح من التساؤل نقول أن قانون العقوبات نص على المئات تقريباً من الأفعال والتي أسدل عليها ستار الصفة غير المشروعة أي الصفة الجرمية، ونص أيضاً على العقوبات المقررة لها.

ومن هذا المنطلق نقول أن المحاكمة الجزائية تكون عادلة إذا كانت تدور حول جرم معين ارتكب، وقامت المحكمة بمحاكمة المتهم على أساس هذا الجرم وليس على أساس جرم آخر أو فعل غير مجرم. وتكون المحاكمة عادلة متى كان الحكم الصادر يتضمن العقوبة المقررة له من قبل المشرع وليس عقوبة أخرى أو عقوبة أقل أو أكثر من تلك التي رسمها المشرع وقررها لذلك الفعل.

حيث يشعر المتهم بأن محاكمته عادلة إذا تم محاكمته عن فعل مجرم ومعاقب عليه، ويشعر بأن محاكمته عادلة إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه عند الثبوت هي العقوبة المقررة قانوناً من قبل المشرع وليس عقوبة أخرى من اجتهاد القاضي أو غيره.

وبالمقابل لن يشعر المتهم أبداً بأن محاكمته عادلة إذا حصل خلاف ما تقدم في محاكمته.

يضاف إلى ما تقدم أن المحاكمة الجزائية تغدو عادلة متى تم الالتزام بمبدأ شرعيه الجرائم والعقوبات والتدابير الاحترازية، ومبدأ القانون الأصلح للمتهم (المواد 3-6 من قانون العقوبات الأردني).

كما أن المتهم لن يساوره الشك بأن محاكمته عادلة إذا قامت المحكمة بمراعاة أسباب سقوط الأحكام الجزائية أو التي تمنع تنفيذها أو توجب صدورها وخاصة العفو والصلح والتقدم ووقف التنفيذ (المادة 47 من قانون العقوبات الأردني).

وغنى عن البيان أن المحاكمة لا تكون عادلة إذا تمت ملاحظة المتهم عن الفعل الواحد مرتين، ومن هذا المنطلق نجد المشرع ولضمان المحاكمة العادلة كرس هذا المبدأ (المادة 1/58 من قانون العقوبات الأردني).

أيضاً متى تم مراعاة أسباب التبرير وعدم المسؤولية من جانب المحكمة وخاصة إذا كان احداها متوافر بحق المتهم فإن المتهم يشعر أن محاكمته عادلة (المواد 59-62 من قانون العقوبات الأردني).

والحال ذاته لحالات القوة القاهرة والإكراه المعنوي وحالة الضرورة (المواد 88-90 من قانون العقوبات الأردني).

ويضاف إلى ما تقدم أيضاً حالات انتفاء المسؤولية أو المسؤولية الناقصة والإعفاء من العقوبة والأسباب المخففة والمشددة (المواد 91-100 من قانون العقوبات الأردني).

وعليه نستطيع القول أن قانون العقوبات وبما تضمن من

ثانياً: عدم إجازة تقديم إدعاء بالحق الشخصي - الحق المدني - في دعاوى الجنائية الكبرى: لأن الواقع العملي أثبت بصورة حقيقية أن تقديم مثل هذا الإدعاء يعمل على أطالة فصل الدعوى. وهذا الأمر يضار بالمحاكمة العادلة ولا يجعلها تنسم بهذه الصفة.

ثالثاً: تنظيم حق الدفاع بشكل عادل ومحكم: فالحق يقال أن النصوص الناظمة لحق النيابة ودورها في الدعوى وفي الإثبات وإقامة الدليل على ارتكاب الجاني للجرم أكثر تنظيماً من تلك النصوص الناظمة لحق الدفاع من قبل المتهم. ومن هنا يحبذ لو نص المشرع على دور حق الدفاع وأهميته وما له وما عليه وصونه من المساس أو التدخل سواء من قبل المحكمة أو النيابة العامة بشكل محكم ومنضبط ومتتابع، لأن ذلك يحقق محاكمة عادلة لطرفي الدعوى الجزائية.

رابعاً: إيجاد طرق تبليغ واضحة وعادلة وتحقق الغاية المنشودة من التبليغ.

فالواقع العملي أثبت أن تبليغ المتهمين أو الأظناء أو المشتكى عليهم يجري بصورة غير عادلة سواء بالنشر مما يلحق الضرر بهم أو على لوحة إعلانات المحكمة بدون سند قانوني، وأما بالإلصاق، والذي نرى أنه في معظم الأحيان يكون إلصاق وهمي أي يدعي المحضر أنه قام بالإلصاق صك التبليغ على باب منزل المطلوب تبليغه وحقيقة هذا الأمر نادراً ما يحدث، ومن هذا المنطلق نحث المشرع على ضرورة إيلاء هذا الأمر أهمية كبيرة وذلك لتكون المحاكمة التي تجري على ضوء هذا التبليغ عادلة.

ومما تقدم يمكن القول أن هذا القانون جاء وافياً وشاملاً لكل ما يتعلق بالجريمة التي تقع ومرتكبها. ورسم أدوات واضحة المعالم لحدود النيابة والمتهمين.

2- قانون العقوبات

يعتبر قانون العقوبات قانون موضوعي وليس قانوني إجرائي، وذلك لأنه لا ينظم الإجراءات والأصول المتبعة في المحاكمات الجزائية، وإنما ينظم الجرائم والعقوبات المقررة لها، فهو ينص على جرائم متنوعة ومتعددة وعلى العقوبات التي أفردها المشرع لها.

وقد يثار التساؤل بما أن قانون العقوبات قانون موضوعي فكيف يمكن القول بعد ذلك أنه يعد أساساً قانونياً للمحاكمة العادلة وكيف يمكن أن يعتبر مصدرًا من مصادر المحاكمة العادلة؟

والمجتمع في عدم إفلات الجاني من العقاب، وحتى لا يشعر الجاني والذي قد يكون برائياً حقاً أن مدة محاكمته قد طالت فأنا نحث ذوي الشأن في المجلس القضائي على زيادة أعداد الهيئات القضائية في تلك المحكمة لا سيما وأن أعداد الدعاوى المنظورة من قبل هذه المحكمة كبير جداً وفي تنامي وزيادة يومياً.

4- قانون محكمة الوزراء

حدد هذا القانون مجموعة من الأمور يمكن القول معها أن تعمل على إيجاد نوع من المحاكمة العادلة إذا طبقت على نحو ما أراد المشرع. والمحاكمة العادلة على هذا النحو لا تكون للوزير الذي يحاكم فحسب، بل لكافة أفراد المجتمع خاصة وأن جرائم الوزراء تحظى باهتمام شعبي دائماً. ذلك أن الوزير الذي يحاكم وفق أحكام هذا القانون يخشى أن يتعرض للظلم أو النيل أو الإنتقام، وبالمقابل فإن الرأي العام وأفراد المجتمع هدفهم أن يأخذ القانون مجراه وان يحاكم ويعاقب الوزير إذا ثبتت أدانته.

ومن هذا المنطلق ولغايات إيجاد التوازن بين تلك المصلحتين نجد أن المشرع نظم آلية وإجراءات محاكمة الوزراء بصورة تجعل المحاكمة التي تسير على نحو ما سنه المشرع محاكمة عادلة.

وفي هذا المجال حدد المشرع الأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القانون وكيف ترفع وتحرك الدعوى بحقهم، وماهي الجرائم التي يجري محاكمتهم عنها، وماهي العقوبات المقررة لها (المواد 2-8 من قانون محاكمة الوزراء الأردني).

5- قانون الجمارك، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، وقانون ضريبة الدخل، وقانون العمل، وقانون المياه والري، وقانون الصناعة والتجارة، وقانون المواصفات والمقاييس، وقانون الرقابة العامة على الغذاء والدواء، وقانون الصحة، وقانون الزراعة، وقانون الآثار، وقانون البلديات، وقانون السير، وقانون البيئة، وقانون الأحوال المدنية، وقانون الجوازات، وقانون جرائم أنظمة المعلومات، وقانون الاتصالات، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقانون المرئي والمسموع، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الأمن العام، وقانون المخابرات، وقانون العقوبات العسكري، وقانون البنوك، وقانون الأوراق المالية، وقانون الأحداث، وقانون منع الجرائم، وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية، وقانون الأسلحة والذخائر، وقانون المحاجر والمقالع، وقانون الجرائم الاقتصادية، وقانون محاكم الصلح.

بالرجوع إلى هذه القوانين نجد أنها نظمت وعالجت جرائم معينة إذ نصت على الجرائم وعلى العقوبات المقررة لها وذلك

تجريم وعقاب للعديد من الأفعال، وما تضمن من تكريس لمبدأ الشرعية ومبدأ القانون الأصلح للمتهم، وما أكدته من أسباب انتفاء المسؤولية والإعفاء من العقوبة أو سقوط الدعوى والحكم، وعدم ملاحقة المتهم عن الفعل الواحد مرتين وغير ذلك من مبادئ تدفعنا للقول أن كل ذلك يساعد فكرة المحاكمة العادلة للبقاء ساطعة بدون حدوث ما يثلمها. وليس هذا فحسب بل مراعاة وتطبيق مثل تلك القيم والأصول والمبادئ تجعل المتهم والنيابة العامة والمجني عليه وسائر أفراد المجتمع يؤمنون بحقيقة وجود المحاكمة العادلة المستمدة من قانون العقوبات.

ويحرى القول أن هذا القانون قانون العقوبات له وظيفة أساسية تتمثل بحماية ورعاية وتأمين مصالح كافة أفراد المجتمع وهيئاته وذلك لضمان حد معقول من الأمن والاستقرار الاجتماعي (سلامة، 2005)

وعلى الرغم من كل ما سبق إلا أن هناك حقائق نرى من الضروري الإشارة إليها وهي على النحو التالي:

أ- أن قانون العقوبات الأردني يعد من أقدم القوانين فهو نافذ وساري منذ عام 1960، والتعديلات التي طرأت عليه حتى يومنا الحاضر ما تزال غير كافية وطفيفة وهناك من النصوص لم يطرأ عليه من حينه أي تعديل يذكر.

ب- أن هناك كثير من العقوبات لم تعد مناسبة وملاتمة، ولا تحقق أي ردع عام أو خاص أو زجر أو عدالة، كونها تتلائم مع الوقت الذي نفذ به ذلك القانون وليس يومنا الحاضر وغدنا المقبل. ولعل هذا ما يدفعنا لحث المشرع الأردني لضرورة معالجة وتصويب ما سبق ذكره.

3- قانون محكمة الجنايات الكبرى

عند استعراض نصوص هذا القانون نجد أن المشرع ألزم المحكمة أن تنتظر وتفصل بسرعة في الدعاوى المنوطة بها بدون تأخير، وأتاح لها الانعقاد في أي مكان وزمان وحصر اختصاصها بجرائم معينة بهدف السرعة والعدالة (المواد 4، 6، 10، 12، من قانون محكمة الجنايات الكبرى الأردني).

أن الجرائم التي تختص محكمة الجنايات الكبرى بها تعتبر من أخطر الجرائم، وحيث تعتبر العقوبات التي تحكم بها حال الثبوت من أشد وأجسم العقوبات، ولضمان الحياد والنزاهة والعدل فإن المشرع جعل المحكمة المختصة في هذا المجال تتألف من رئيس وقاضيين أعضاء وهم على درجة من الخبرة والكفاءة والمهارة خاصة (المادة 3 من قانون محكمة الجنايات الكبرى الأردني).

ولغايات عدم أطالة مدة البت في دعاوى الجنايات الكبرى، ولضمان مزيد من العدالة، ولضمان حق المجني عليه

تعذيبه أثناء المحاكمة أو الحط من كرامته أو إيذائه جسمانياً أو معنوياً، وبقاء قرينة البراءة ملاصقة له لحين ثبوت الإدانة، وعدم جواز معاقبة شخص آخر غير الجاني حال الثبوت، وإتاحة الفرصة للمتهم بأن يؤكل محامياً يتولى الدفاع عنه، وعدم ملاحظته ومحاكمته عن جرم غير منصوص عليه قانوناً، والأهم من كل ذلك أن القاضي الذي يقوم بمحاكمته مستقل في قضاؤه لا سلطان عليه لغير القانون وضميره.

وبالنسبة للتشريع الجزائي الإماراتي الاتحادي فإنه يضم طائفة من القوانين الجزائية الإجرائية والموضوعية.

وعليه نتناول هذه القوانين تباعاً وعلى النحو التالي:

أ. قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

أورد المشرع الإماراتي مجموعة من الأمور التي تجسد المحاكمة العادلة، وبالتالي فإن هذه النصوص تعتبر من مصادر المحاكمة العادلة، أي ان المحاكمة العادلة تجد أساسها القانوني فيها ومن أهم هذه الأمور ما يلي:

1- عدم توقيع عقوبة جزائية على المتهم إلا بعد ثبوت ارتكابه للجرم وفق القانون، وعدم جواز حبسه أو حجزه أو توقيفه إلا بموجب أحكام القانون، وعدم جواز إيداعه الحبس أو التوقيف أو الحجز إلا في الأماكن المخصصة لهذه الغاية قانوناً، وعدم جواز إيذائه جسمانياً أو معنوياً أو تعذيبه أو الحط من كرامته أثناء المحاكمة (المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

يستفاد صراحة من هذا الأمر أن محاكمة المتهم تكون عادلة طالما لم توقع المحكمة عليه عقوبة جزائية قبل اختتام المحاكمة وثبوت أدانته، وطالما لم تقم بحبسه أو حجزه أو توقيفه إلا بموجب أحكام القانون، وأن حصل مثل هذا الأمر كان إيداعه وتوديعه للمكان المخصص لهذه الغاية قانوناً وليس أي مكان آخر، وتكون محاكمته عادلة طالما لم يتعرض أثناء سير المحاكمة للتعذيب أو الإهانة أو الإيذاء الجسماني أو المعنوي.

2- السماح للمتهم بتوكيل محام ليدافع عنه، وإذا كان الجرم المسند إليه يستوجب حال الثبوت عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد ولم يؤكل محامياً نذبت المحكمة له محامياً للدفاع عنه، وإذا كان الجرم المسند إليه يستوجب حال الثبوت عقوبة السجن المؤقت فله الحق بالطلب من المحكمة أن تتدب له محامياً وعلى المحكمة أن تتدب له محامياً إذا ثبت لها عدم قدرته المالية لتوكيل محامياً. (المادة 4 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ووفق هذا الأمر تكون محاكمة المتهم عادلة، طالما قام بتوكيل محامٍ للدفاع عنه، أو قامت المحكمة بتدب محامٍ للدفاع

حسب القانون الناظم لها والمحكمة المختصة بنظره، والإجراءات الواجبة الإلتباع وطرق الإثبات والطعن وماذا يقع على كاهل المشتكى عليه.

وكل ذلك يدفعنا للقول أن المحاكمة تكون عادلة أمام تلك المحاكم المختصة بتلك الجرائم متى سارت وفق المسار القانوني الذي رسمه لها المشرع، فالمشتكى عليه يعرف ما له وما عليه، وبالتالي لا يشعر بالظلم أو عدم إخضاعه لمحاكمة عادلة، وليس هذا فحسب بل يكون من حقه إعطاء إفادة دفاعية، وتقديم بيانات دفاع ومناقشة شهود الحق العام، وتقديم الدفوع والاعتراضات والطعن بالحكم إذا كان يصب بغير صالحه. وبالتالي متى كان له كل ذلك في ضوء تلك القوانين فإن المحاكمة الجارية بموجب هذه القوانين تكون عادلة. ومن هذا المنطلق نرى أن هذه القوانين تعد وتعتبر من مصادر المحاكمة العادلة والتي تجد فيها المحاكمة العادلة ملاذاً قانونياً.

يتبين من كل ما تقدم أن مصادر المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي واضحة المعالم والمدلول، وتجد أساساً قانونياً في قوانين إجرائية وأخرى موضوعية.

الفرع الثاني: التشريع الجزائي الإماراتي

من الضروري وقبل الخوض في التشريع الجزائي الإماراتي وماذا يشمل، وكيف يعتبر مصدراً من مصادر المحاكمة العادلة، أن نشير إلى أن بعض من مواد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة التي أشارت إلى المحاكمة العادلة. وبالرجوع إلى تلك النصوص الدستورية نجدها قد كرست جملة من المبادئ والأسس والقيم بخصوص المحاكمة العادلة وهي على النحو التالي: (المواد 26-28 و 94 من دستور دولة الامارات العربية المتحدة).

1- كفالة الحرية الشخصية، ومنع القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا بنص قانوني، إضافة لمنع وحظر تعذيب أي إنسان أو تعريضه لمعاملة تحط بكرامته.

2- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

3- شخصية العقوبة، وبقاء المتهم برئ لحين ثبوت الإدانة بمحاكمة عادلة قانونية.

4- السماح للمتهم بان يؤكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة.

5- منع الإيذاء الجسماني والمعنوي للمتهم.

نلمس بشكل جلي من النصوص الدستورية السابقة أنها ترسخ وتجسد المحاكمة العادلة وما يلزمها، ويتضح هذا الأمر من خلال عدم جواز حبس المتهم دون سند قانوني، ومنع

سارية وقائمة بحق المتهم إذا توافر سبب أو أكثر من أسباب انقضاء الدعوى الجزائية سواء العفو أو الصلح أو التنازل، فإذا توافر مثل هذا السبب واستمرت محاكمة المتهم فلا تعد المحاكمة حينئذٍ عادلة، فأين العدل والعدالة فيها إذا استمرت رغم وجود سبب يدعو إلى انقضائها، ومن هذا المنطلق يجب على المحكمة أن تقرر انقضائها متى توافر ذلك السبب، وبما أن المشرع نص على هذا الأمر صراحة في قانون الإجراءات الجزائية فإن هذا القانون يعتبر على هذا النحو مصدراً من مصادر المحاكمة العادلة التي لا يضارها الحكم بانقضاء الدعوى الجزائية حال توافر سبب من أسباب الانقضاء لها.

6- دعوة المتهم للحضور أمام المحكمة الجزائية (المواد 156-159 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

المحاكمة العادلة تتطلب مثول وحضور المتهم لجلسات المحاكمة، أما حرمانه من الحضور أو عدم تبليغه للحضور أصولاً وقانوناً والسير بالمحاكمة بغيبابه يعني حرمانه من حق الدفاع عن نفسه وهذا الأمر يعني أن محاكمته غير عادلة طالما لم يبلغ ويدعى للحضور أما أن تم إعلانه وتبليغه وسارت المحاكمة بعد هذا الإعلان والتبليغ فلا شك أنها تعتبر عادلة.

وبما أن المشرع حرص أشد الحرص على هذا الأمر في قانون الإجراءات الجزائية وبما أن إعلان المتهم للحضور يعد من الأمور التي تستدعيها المحاكمة العادلة. فإن قانون الإجراءات الجزائية وتحديداً بهذا النص يعتبر من مصادر المحاكمة العادلة.

7- إجراء محاكمة المتهم علانية أو سرية حسب مقتضى الحال المتفق مع القانون، ومثوله بدون أغلال وقيود، والسماح له بتوكيل محام للدفاع عنه، وعدم إبعاده عن المحاكمة بدون سبب مشروع وقانوني، والسماح له بمناقشة شهود النيابة وتقديم الدفوع والاعتراضات والأقوال والمرافعات (المواد 161-169 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

8- مراعاة أوضاع المتهمين المصابين بعاهة عقلية أو أمراض نفسية (المواد 184-187 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

محاكمة الشخص السليم من أي مرض عقلي أو نفسي ليست كمحاكمة الشخص المصاب بعاهة في عقله أو مرض نفسي، والمحاكمة العادلة تقتضي أن يعامل الأخير معاملة خاصة نظراً لوضعه وعدم قدرته على الدفاع عن نفسه لما هو مصاب به وقد حرص المشرع الإماراتي على ذلك.

عنه في جرائم معينة لها عقوبات معينة، أو في جرائم أخرى وكانت المقدرة المالية للمتهم تحول دون توكيل محام.

وبما أن المحاكمة العادلة تستدعي أن يكون للمتهم محامياً يتولى مهمة الدفاع عنه، سواء أكان المتهم هو من قام بتوكيل هذا المحامي أم أن المحكمة هي من ندبت المحامي في جرائم وحالات معينة،

3- حصر مباشرة الدعوى الجزائية من إقامة وترافع وتقديم بيانات بالنيابة العامة، ومنعها من تركها أو تعطيلها أو التنازل عنها (المواد 7-9 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

من حق المجني عليه أن لا تتعرض الدعوى الجزائية الناشئة عن الجرم الذي وقع عليه للترك أو التعطيل أو التنازل من قبل النيابة العامة، ومن حق المتهم بالمقابل أن لا تكون مخاصمته من قبل أكثر من جهة حتى لا يتشتت تركيزه في الدفاع. وبما أن المشرع نص على هذه الأمور، وبما أن هذه الأمور من الأمور التي تنتهدها المحاكمة العادلة، فنرى أن قانون الإجراءات الجزائية وعلى هذا النهج يعتبر من مصادر المحاكمة العادلة طالما عالج ونظم ونص على هذا الأمر المتصل بالمحاكمة العادلة.

4- تكليف النيابة العامة بالدفاع والمرافعة والتمثيل عن المجني عليه الحدث الذي لم يتم خمس عشرة سنة أو كان مصاباً بعاهة عقلية ولم يكن له ولي أو وصي أو تعارضت مصلحة الولي أو الوصي مع مصلحته (المادة 13 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

المحاكمة العادلة لا تعني توفير ضمانات وحقوق ومساعدته للمتهم، بل أن المجني عليه من حقه أن يحظى بمثل تلك الحقوق والضمانات، ويزداد هذا الحق إذا كان صغيراً أو مصاباً بعاهة في عقله، فالصغير والمصاب بعاهة في عقله يتعذر عليه الدفاع والمرافعة والإثبات وإبداء الأقوال والاعتراضات نظراً للوضع الذي يتسم به، ومن هذا المنطلق ينبغي أن ينوب عنه في هذه المهمة وليه أو وصيه، وإذا تعارضت مصلحته مع مصلحة الوصي أو الولي فلا يعقل السماح للولي أو الوصي تمثيل المجني عليه الصغير أو المصاب بعاهة عقلية لأن حقه سوف يتعرض للهدر أو الإنتقاص، ومن هذا المنطلق وحماية لحقه فقد أوجب المشرع النيابة العامة أن تقوم بمهمة التمثيل وهذا الأمر يعد بحق من متطلبات المحاكمة العادلة.

5- تحديد حالات انقضاء الدعوى الجزائية (المواد 20-21 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ليس من العدل والسير السليم للمحاكمة العادلة، أن تبقى

القاهرة والإكراه والأسباب والظروف المشددة والمخففة. وأخيراً متى تم الإلتزام والتقيد بهذه الأمور المنصوص عليها في قانون العقوبات الاتحادي فإن المحاكمة تكون عادلة على هذا النحو ومن هذا المنطلق.

ج. قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، قانون السير والمرور، قانون مكافحة المواد المخدرة، قانون المطبوعات والنشر، قانون مكافحة التستر التجاري، قانون تجريم غسل الأموال.

نرى أن هذه القوانين تعتبر من مصادر المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الإماراتي، ولكنها ليست مصادر مباشرة أو أساسية وإنما مصادر غير مباشرة أو مصادر ثانوية. وكونها على هذا النحو لا يعني أنها تخلو من أي أساس أو سند قانوني للمحاكمة العادلة، وإنما العكس ولكن هذه القوانين لم يرد فيها الكثير من النصوص التي يصح ويصلح القول معها أنها مصدر للمحاكمة العادلة، فمثلاً لم يرد فيها نصوص حول حق الدفاع أو الصلاحية، أو عدم التعذيب والمساس بالحرية أو عدم إعاقة حق المتهم أو تعطيله في الدفاع أو حرمانه مما يدخل في صلب المحاكمة العادلة. ولكن هذه القوانين كرسبت مبدأً شرعية الجريمة والعقوبة، وعليه أثناء المحاكمة لا يجوز للمحكمة أن تحاكم المتهم عن جرم غير منصوص عليه في القانون ومقرر له عقوبة، وإنما تحاكمه عن جرم منصوص عليه وعلى عقوبته سابقاً، وإلا لغدت المحاكمة غير عادلة بدليل مخالفتها لما ورد في تلك القوانين.

ويمكن القول أن هذه القوانين تعتبر حقاً وفعلاً من مصادر المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الإماراتي كونها قد تضمنت نصوصاً يستقيم معها حال تطبيقها القول أن المحاكمة عادلة وأن المحاكمة العادلة تستمد أساساً منها، وليس هذا فحسب بل أن التمسك والمطالبة بالمحاكمة العادلة يكون على.

المبحث الثاني

صور ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي

حدد المشرع الأردني والإماراتي مجموعه من الضمانات الأساسية للمحاكمة حتى تكون محاكمة عادلة. ومن أهم هذه الضمانات: استقلال القضاء، وعلائية الجلسات، والمساواة بين الخصوم، وقرينة البراءة، وسرعة الفصل في الدعوى، وشفوية المحاكمة، وتسبب الحكم، وحق الطعن، وعينية وشخصية الدعوى، وحق الإستعانة بمحام، وحضور المتهم وحق بالإحاطة بالتهمة المسندة إليه، وتدوين إذا لإجراءات، وتقيد المحكمة بحدود الدعوى.

9- حماية المجني عليهم الصغار والمعتوهين (المادة 188 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

10- مراعاة أحكام رد ونتيجة وعدم صلاحية القضاة، وأتاحت المجال للطعن بالحكم الصادر (المواد 208-271 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

المحاكمة العادلة تتطلب أن يكون القاضي محايد مستقل نزيه، ليس خصماً للمتهم وليس بينه وبين المتهم ما يستوجب عدم صلاحيته لنظر الدعوى. أما إذا كان غير صالح أو هناك سبب يستوجب رده أو تحية ومع ذلك أستمتر في نظر الدعوى فلا تغدو المحاكمة عادلة على هذا النحو

أيضاً المحاكمة العادلة تتطلب أن يكون للمتهم الحق في الطعن بالحكم الصادر بحقه متى كان في غير صالحه وأن لا يحرم من هذا الحق وإلا غدت المحاكمة غير عادلة ولهذه الأسباب نجد أن المشرع قد نص على هذه الأمور صراحة وكل ذلك حتى تكون المحاكمة عادلة ولا يشوبها أي شائبة تلثم من عدالتها.

نلمس مما تقدم أن قانون الإجراءات الجزائية يعد مصدراً للمحاكمة العادلة، لأن كل ما تحتاجه المحاكمة العادلة حتى تكون عادلة نص عليه هذا القانون ونظمه.

ب. قانون العقوبات الاتحادي

يعتبر قانون العقوبات الاتحادي مصدراً من مصادر المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الإماراتي الاتحادي.

ويتأكد هذا القول من خلال ما كرسه هذا القانون من أمور تتعلق بالمحاكمة العادلة. ومن هذا المنطلق يصح القول أن المحاكمة العادلة تجد أساسها القانوني ومصدرها القانوني في نصوص هذا القانون، حيث ورد في هذا القانون عدة أمور إذا تم الإلتزام بها تكون المحاكمة عادلة، ويحق لكل ذي شأن سواء متهم أو مجني عليه أو نيابة عامة أثارته والتمسك بها إذا خرجت المحاكمة العادلة عن سيرها الطبيعي.

ونستطيع حصر وإيجاز الأمور التي نص عليها المشرع في هذا القانون حتى تعتبر المحاكمة عادلة بما يلي:

- 1- شرعية الجرائم والعقوبات.
- 2- مراعاة أسباب التبرير وموانع المسؤولية.
- 3- تحديد الحد الأدنى والأعلى لعقوبات الجرائم.
- 4- عدم ملاحقة الجاني عن الفعل الواحد مرتين.
- 5- مراعاة أسباب سقوط الدعوى.
- 6- مراعاة القانون الأصلح للمتهم.
- 7- مراعاة مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم.
- 8- مراعاة أسباب وحالات انتفاء المسؤولية الناقصة والقوة

وعليه نتناول تلك الضمانات وعلى النحو الآتي:

1- استقلال القضاء

يقصد باستقلال القضاء عدم خضوع القاضي عند قيامه بعمله إلى أي تأثير، إلا للقانون الذي يطبقه، وبمليه عليه ضميره، وأن يكون القاضي في عمله غير خاضع إلى سلطان أو أية سلطة، وأنما يكون عمله خالصاً في توخي الحق والعدل والقانون والضمير (الكيلاني، 1997)، (التجكاني، بدون تاريخ)، (شحاتة، 1987).

واستقلال القضاء وحياده هو الشرط الضروري والجوهري لحق كل إنسان في اللجوء إلى محراب القضاء وحقه في محاكمة عادلة، فلا قضاء بغير إستقلال، ولا عدل بغير قضاء (سرور، 1981)

ونرى أن استقلال القضاء يعني أن يكون القاضي مستقلاً في عمله إستقلالاً تاماً ومطلقاً، وليس في جلسة أو أكثر من جلسات المحاكمة، بل جميع جلسات المحاكمة وجميع الدعاوى المنوطة به وأن يسير هذا الإستقلال من يومه الأول في العمل القضائي وحتى إنتهاء عمله القضائي، وأن لا يرضخ لأي ترغيب أو تهريب أو تدخل أو توسط من أي شخص أو جهة، وأن تكون أحكامه مستمدة ومستقاة من القانون ومن قناعاته وما يميله عليه ضميره ومن الوقائع الثابتة التي توصل إليها في الدعوى.

ويعد استقلال القضاء من ضمانات المحاكمة العادلة، فمتى كان القاضي مستقلاً في عمله القضائي كانت المحاكمة العادلة، ومتى كان غير مستقل فإن المحاكمة لا تكون عادلة، فعدم الإستقلال يعني غياب مبدأ المساواة، ويعني المساس بحق الدفاع، فلا يعقل أن يبقى حق الدفاع مكفولاً ومصاناً، وتبقى المساواة قائمة إذا كان القاضي الناظر للدعوى غير مستقل، سواء لتدخل الغير في عمله، أو لخروجه عن مبادئ الحياد والنزاهة والعدالة. وبالمقابل إذا كان القاضي مستقلاً، ونزاهةً وحياديًا ولا يرضخ أو يستجيب لضغط أو أكره أو أغراء فإن المحاكمة التي يجريها تكون عادلة.

ويحرى القول أن دستور المملكة الأردنية الهاشمية، ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات الجزائية الإماراتي جاء فيهم النص صريحاً - كما سبق القول - على هذه الضمانة، ونرى أنهم من خلال هذا النص قد كفّلوا للقاضي استقلاله ومكانته وهيبته، ومنع الغير من التدخل في عمله، مهما كان هذا الغير، ونرى أنهم بهذا النص قد أوجدوا أحد أهم ضمانات المحاكمة العادلة من جهة، ومن جهة أخرى يحفظ الحقوق ويرعاها، ويحمي ويصون الحريات من المساس أو الإنتهاك.

ومن نافلة القول في هذا المجال نشير إلى ما ذكره أحد الفقهاء في هذا الجانب إذا قال: "... أن الضمان الأول للمحاكمة العادلة ألا تصدر الأحكام عن مؤسسات سياسية، بل بواسطة محاكم مختصة مستقلة مشكلة وفقاً للقانون، فاستقلال المحكمة ركن جوهري ولازم لعدالة المحاكمة" (بندق، 2007) وما قاله رئيس محكمة التمييز الفرنسية (سيمون روزيس): "... أستقلالية القضاء هي واجب على القاضي بقدر ما هي حماية تضعه بمنأى عن تدخلات جميع السلطات لأي جهة انتمت " (رعد، 2003).

أخيراً نحث المشرع الجزائري أن يكرس هذه الضمانة في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ونحث المشرع الأردني والإماراتي العمل على إيجاد سبيل حماية لهذه الضمانة، وذلك من خلال إيجاد عقوبات جديدة رادعه لكل من يحاول المساس باستقلال القضاء، والعمل على تفادي ما يعرقل استقلال القضاء.

2- علانية الجلسات:

يقصد بعلانية جلسات المحاكمة تمكين جمهور الناس بغير تمييز من الإطلاع على إجراءات المحاكمة وما يدور فيها من مرافعات ومناقشات ودفع واعتراضات، وما يقدم فيها من بيانات خطية وشخصية، وتكون المحاكمة علانية إذا سمح بنقل أخبار هذه المحاكمة وما يدور فيها، وتكون علانية متى سمح للصحافيين والإعلاميين من نقل أخبار هذه المحاكمة وإعلام الرأي العام بها (شرون، 2010)، (برك، 2013)، (عبيد، 1970)، (سلامة، 1996).

والعلانية تعمل بحق على تبصير الناس بالمحاكمة وسيرها، وتضمن رقابة فعالة على سير الإجراءات وعدم الإنحراف بها، وتعمل على تحقيق الشفافية، وتضمن نزاهة القضاء والثقة فيه، وتساهم في السماح للجمهور والمتخصصين القانونيين بالوقوف على الحقيقة، وتعمل العلانية على إيجاد نوع من الأمان والثقة والاطمئنان للمتهم كونها تحول دو ظلمه أو تعرضه للتعسف أو الإستبداد (شمس الدين، 2012).

والعلانية تعمل على دفع القضاة ل.توخي الدقة والحذر والنزاهة والتريث والسير بالدعوى وفق الأصول، وعدم المساس بحق الدفاع، وعدم تعريض المتهم للإهانة أو للإحراج أو للإكراه أو الإعتراف بما لا يرغب الإعتراف به (الفاعوري، 2013).

ونظراً لأهمية العلانية نجد أن دستور المملكة الأردنية الهاشمية قد نص على هذا الأمر، كما أن قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وقانون الإجراءات الجزائية

وتكون المحاكمة سرية إذا منع أي شخص من الحضور، أي أقتصر الحاضرين على القاضي وكتابه والمتهم ووكيله ومراقب السلوك إذا كان المتهم حدثاً وولي أمر الحدث. وأخيراً نحث المشرع أن يتدخل بنصوص قانونية جديدة لغايات كفالة العلانية كضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة بحيث لا يعترىها أي سلبيات.

وفي هذا المجال نرى من الملائم على ما يلي:

أ- منع وسائل الإعلام والصحافيين وكل شخص يحضر إجراءات المحاكمة من التقاط صور فوتوغرافية للمتهم أو نشر صورته أو مقاطع تلفزيونية أو فيديو له سواء عبر شاشات التلفزة أو المواقع الإلكترونية لأن هذا الأمر يشكل اعتداء على حرمة الشخصية.

ب - منع وسائل الإعلام والصحافة من نشر الاسم الكامل للمتهم. والمغزى من هذا الاقتراح أن تلك الأمور تؤثر على سمعة المتهم وذويه وعائلته وأصدقائه، وتلحق بهم جميعاً الضرر المعنوي، إضافة إلى أنها تشكل مساساً صريحاً بشخصه وحرمة الشخصية.

3- المساواة بين الخصوم

يقصد بالمساواة بين الخصوم أن يمارس جميع الخصوم حق التقاضي على قدم المساواة أمام محاكم واحدة، بدون تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الجنسية أو العقيدة أو الآراء الشخصية أو السياسية. ويقضي مضمون المساواة أمام القضاء أن يكون القضاء الذي يتقاضى أمامه الجميع واحداً، والاختلفت المحاكم باختلاف الأشخاص الذين يتقاضون أمامها، وكذلك أن تكون إجراءات التقاضي التي يسير عليها المتقاضون واحدة، وأن يكون القانون المطبق على الجميع واحداً، وأن يعامل الخصوم معاملة متساوية دون أية تفرقة، وأن تكون العقوبات المقررة للتوقيع على من يحكم القضاء بإدانتهم في التهم الموجه إليهم واحدة ولا يتنافى مع جوهر المساواة أمام القضاء أن تعطى الحرية للقاضي لكي يحكم بالعقوبة الملائمة تبعاً لاختلاف ظروف كل قضية، أو تبعاً لاختلاف ظروف المتهمين ولو كانت الجريمة واحدة (عبدالله، د.ت) (شفيق، 2010).

ويضاف إلى ما سبق أنه لا يتعارض مع مضمون المساواة أمام القضاء وجود محاكم مختلفة باختلاف أنواع المنازعات أو باختلاف طبيعة الجرائم بشرط ألا تقام تفرقة أو يوضع تمييز بين المتقاضين (بدوي، 1970)، (عثمان، 1942).

ونرى أن المساواة بين الخصوم هي ضمانه أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة، بموجب هذه الضمانة يجب على

الإماراتي قد نص على هذه الضمانة حيث نصت هذه التشريعات على وجوب إجراء المحاكمة علانية إلا إذا قررت المحكمة إجرائها سراً بداعي المحافظة على النظام العام أو الأخلاق أو الأمن العام، مع إمكانية منع الأحداث أو فئة من الناس من حضور المحاكمة (المواد 2/101 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية والمادة 171 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني و161 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ويجدر القول أن العلانية رغم ما تحظى به من مزايا، إلا أن هناك ثمة سلبيات تعترىها، فهي قد تؤدي إلى التشهير بالمتهم وأفراد عائلته وتلحق الضرر النفسي بهم، كما أنها قد تعتبر مادة إعلامية للتجريح والتشهير به، كما أنه قد يشعر بالحرج والخجل ويعجز عن الدفاع عن نفسه (الفاعوري، 2013).

كما أن المحاكمة تبقى علانية، حتى وأن منع أشخاص معينين من الحضور إذا كان حضورهم يؤثر على النظام العام أو الأمن العام أو يخل بحرمة الجلسة، أو إذا كان عدد الحضور كبير جداً ولا يمكن لقاعة المحاكمة استيعابهم، وتبقى أيضاً علانية حتى وأن منع صغار السن من الحضور (المادة 171 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ويجوز للمحكمة أن تقرر إجراء المحاكمة سراً لدواعي المحافظة على النظام العام أو الآداب العامة أو حرمة الأسرة أو مراعاة للأخلاق العامة أو إذا كان المتهم حدثاً، وإجراء المحاكمة سرية على هذا النحو لا يشكل إخلالاً بالمحاكمة العادلة طالما وجد مبرر لإجراء المحاكمة سراً، لا سيما وأن القرار الفاصل في الدعوى يصدر علانية (المواد 210 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي و183 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

نلمس مما تقدم مدى دور علانية المحاكمة كضمانه أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة وهي برآينا ضمانه من ضمانات المحاكمة العادلة والتقاضي العادل، يترتب عليها أن يحضر إجراءات المحاكمة علوة على القاضي وكتائب الجلسة والمدعي العام والمتهم ووكيله أي شخص آخر سواء كان محامياً أو متهماً آخر أو شاهداً أو خبيراً أو أي زائر للمحكمة والصحافيين والإعلاميين وأي شخص لا يكون حدثاً أو يشكل حضوره خطورة على الأمن العام أو حياة وسلامة المتهم، ولا يؤثر على العلانية أخرج أي شخص من قاعة المحاكمة إذا أخل بحرمة جلسة المحاكمة، أو منع عدد من الأشخاص من الحضور ومتابعة الدعوى إذا كانت قاعة المحاكمة ازدحمت ولا تستوعب أعداداً أخرى.

القانون، لأن هذا هو الأصل، وعلى النيابة العامة أو المشتكي الذي يدعي عكس هذا الأصل أن يثبت ذلك. خاصة وأن عبء إثبات الإدانة في الدعاوى الجزائية يقع على هذا الجهة بصفتها ممثلة للمجتمع، وهي المناط بها تحريك ومباشرة ومتابعة الدعوى الجزائية وعم تركها أو وقفها أو تعطيلها، أن سبب قرينة البراءة أن القانون الجزائي يحمي الوضع الظاهر وعلى من يدعي عكس وخلاف هذا الظاهر أن يقيم الدليل عليه أمام القضاء" (الفاعوري، 2013).

وتعد هذه الضمانة تعد من الأصول الأساسية سواء في الشريعة الإسلامية الغراء أو المواثيق والإعلانات والمدونات الدولية والعالمية أو الدساتير ومنها الدستور الأردني والإماراتي. وليس هذا فحسب بل أنها تعتبر أيضاً من المعامل القانونية التي تحمي المتهم من الاستبداد أو التعسف أو الطغيان أو سوء المظنة، فلولاً هذه الضمانة الأساسية التي كفلتها الدساتير والمواثيق لساد الظلم وأستبد القضاء وهدرت الحقوق والحريات الفردية الأساسية التي كفلتها تلك الدساتير والمواثيق، فهذه الضمانة تعمل بحق على تفادي ما قد يحاق بالمتهم من أضرار مادية ومعنوية إذا جرت معاملته على أساس أنه غير بريء ثم ثبتت براءته بعد ذلك، ويضاف إلى ما تقدم أن هذه الضمانة تعمل على تجنب وقوع أخطاء من القضاة بإدانته الأبرياء فتزيد من ثقة الناس بالقضاء (نجم، 2005).

ونرى أن قرينة البراءة ضمانة أساسية وجوهرية للمحاكمة العادلة، وهذه الضمانة لا تفترض براءة المتهم لحين ثبوت أدانته فحسب، بل تتطلب من القاضي الجزائي أن لا ينظر إلى المتهم أنه مدان فعلاً، أو أن الإدانة حتماً ستكون له، أو أنه مدان ومتهم حتى تثبت براءته. بل يجب أن يكون هناك إيمان صادق وجازم أن المتهم المائل أمامه مازال يتمتع ويحظى بالبراءة طالما لم يصدر بحقه حكم قضائي قطعي يثبت أنه مدان وأنه فعلاً ارتكب الجرم المسند إليه. أما إذا لم يصدر مثل هذا الحكم فلا يجوز أن ينظر إليه نظرة الإدانة، حتى لو صدر منه اعتراف واضح ومفسر ومعلل، وحتى لو كانت بينة النيابة الخطية أو الشخصية أو حتى بينة الدفاع يستدل ويثبت منها أنه مرتكب الجرم المنسوب إليه.

وأخيراً نحث المشرع الجزائي الأردني أن يعدل نص المادة 147 من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي نصها: (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) ونقترح أن يكون النص هو: (المتهم أو الظنين أو المشتكي عليه بريء من الجرم المسند إليه حتى تثبت أدانته بحكم قضائي قطعي).

وذلك لأن المتهم من يتهم بجناية، والظنين من يظن عليه بإرتكاب جنحة، والمشتكى عليه من يسند إليه ارتكاب جنحة

القاضي الجزائي أن يعامل خصوم الدعوى الجزائية معاملة واحدة عادلة، فإذا كان المتهمين في الدعوى الجزائية أكثر من متهم لا تمييز أو تفرق بينهم في المعاملة فلا تسمح لأحدهم تقديم أقوال وبيانات ومرافعات وتحرم الباقيين، ولا تخاطب هذا المتهم بأسلوب يتسم بالرفقة واللين وتخاطب الباقيين بأسلوب يتسم بالشدّة والقسوة، ولا تسمح لهذا المتهم بالجلوس والباقيين تطلب منهم الوقوف، ولا تؤجل الدعوى إلى الميعاد الذي يطلبه هذا المتهم ولا يلائم باقي المتهمين. وأن لا تحكم على هذا المتهم عند الإدانة بعقوبة بسيطة أو مخففة والباقيين بالحد الأعلى من العقوبة دون أن يتوفر سبب مخفف لذلك. وأن لا تقوم بإعطاء هذا المتهم نسخة من محاضر الجلسات أو القرار وتحرم الباقيين من ذلك.

أيضاً يجب على المحكمة أن لا تميز في الإجراءات والتعامل بين المشتكين والمدعي العام من جهة والمتهم من جهة أخرى. فالمتهم مهما كان جرمه فهو بريء حتى ثبوت الإدانة وهو أولاً وأخيراً إنسان وحقه في التقاضي والمساواة أمام القضاء مكفول.

وعلى الرغم من أهمية هذه الضمانة (المساواة بين الخصوم) إلا أن قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وقانون الإجراءات الجزائية الاتحادي الإماراتي لم ينص عليه بشكل صريح ونظراً لأهمية هذا الحق وتعلقه بحقوق الإنسان نقترح على المشرع النص عليه صراحة وذلك من باب التأكيد على الالتزام به وتطبيقه من قبل المحاكم. ونقترح في هذا الشأن النص التالي:

" الخصوم أمام القضاء متساون لا تمييز بينهم وبين العرق أو الدين أو الجنس أو الجنسية أو العرق أو الاتجاه ويعامل الخصوم على قدم المساواة بحدود القانون".

4- قرينة البراءة:

من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة أن كل متهم بريء لحين ثبوت أدانته بحكم قضائي قطعي، وهذه الضمانة نص عليها قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني بقوله: "المتهم بريء حتى تثبت أدانته" (المادة 147 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

أما قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي لم ينص صراحة على هذه الضمانة ولكنه نص على أنه "لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته وفقاً للقانون" (المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ويستفاد من هذه النصوص أن براءة المتهم مفترضة بحكم

أ- تعذر سماع شاهد في حالات المرض أو العجز أو الوفاة أو السفر خارج البلاد إذا كان له شهادة في التحقيقات الأولية.

ب- شهادة الأيكم أو الأصم كونه يدلى بها كتابة أو بلغة الإشارة.

ج- شهادة شاهد لا يتكلم اللغة العربية. (شمس الدين، 2012)، (نجم، 2000)

ونرى أن تلك الاستثناءات غير صحيحة ولا تشكل استثناء على ضمانات شفوية إجراءات المحاكمة، وذلك لأن جوهر شفوية المحاكمة هو أن يحصل شفاهاً كل ما يدور أمام المحكمة. وفي الحالات السابقة الشاهد الذي تعذر سماع شهادته أما للسفر أو للمرض أو للعجز أو للوفاة وكان له شهادة تحت القسم في التحقيقات الأولية فإن المحكمة تصرف النظر عن دعوته لسماع شهادته ونقوم بتلاوة شهادته في التحقيقات الأولية. وهنا نقول نقوم بتلاوة أي هذا الأمر يجري شفاهاً ومن هذا المنطلق لا تعد هذه الحالة استثناء على ضمانات شفوية المحاكمة برآينا.

أيضاً الأصم أو الأيكم إذا أدلى بشهادة مكتوبة أو عن طريق من أعتاد مخاطبته فان المحكمة تقوم بتلاوة هذه الشهادة المكتوبة أو تكرر الشهادة إذا تم الإلقاء بها عن طريق من أعتاد مخاطبته، أي أن شهادته تتلى شفاهاً وبالتالي تكون أمام أمر حصل شفاهاً وليس مكتوباً، ولا يعد بالتالي هذا الاستثناء حقيقياً ولا يرد على ضمانات شفوية المحاكمة، والحال ذاته للشاهد أو المتهم الذي لا يتكلم اللغة العربية فالمرجح هو من يتولى شفاهاً أعمال الترجمة فالترجمة من اللغة غير العربية إلى اللغة العربية تحصل شفاهاً الأمر الذي يدفعنا للقول أن هذا الاستثناء غير جدي أو حقيقي. فالحق يقال أنه لا يوجد أي استثناء حقيقي أو جدي يرد على ضمانات شفوية إجراءات المحاكمة. وأخيراً نحث المشرع الأردني والإماراتي أن ينص صراحة في حالة كون الشاهد أو المتهم أصم أو أيبكم أو لا يتكلم اللغة العربية فيجب على المحكمة انتخاب ثلاثة ممن اعتادوا مخاطبة الأصم أو الأيبكم، أو ثلاثة مترجمين للترجمة بين المحكمة وذلك المتهم أو الشاهد الذي لا يتكلم اللغة العربية وذلك ضماناً للعدل والعدالة والحق ولضمان الدقة والنزاهة، وخشية أن يؤدي أنتخاب شخصاً واحداً إلى نتائج غير مقبولة، فكلما كان العدد أكثر من واحد تعزز وتعضد وأتقن العمل، وحصداً مزيداً من الصدق.

6- تدوين إجراءات المحاكمة:

يقصد بتدوين إجراءات المحاكمة تحرير محاضر ورقية بما

صلحية ولغايات أن يكون النص شاملاً ومانعاً لهم جميعاً فنقترح هذا التعديل، كما أن سبب اقتراح إضافة عبارة (بحكم قضائي قطعي) وذلك حتى لا تنتهي هذه النظرة وهذه الضمانة عند صدور حكم أول درجة، لا سيما أن هناك استئناف وتمييز، وهناك أيضاً اعتراض وإعادة محاكمة ونقض بأمر خطي وتمييز نفعاً للقانون.

كما نحث المشرع الإماراتي الاتحادي النص على النص المقترح أعلاه كاملاً، نظر لعدم نصه صراحة على قرينة البراءة نظراً لأهمية هذه الضمانة أما بالنسبة لنصه على عدم جواز توقيع عقوبة جزائية على شخص الا يعد ثبوت أدانته فهذا الأمر مفترض فالمهم أن ينظر القاضي إلى المتهم أنه برئ حتى اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

5- شفوية إجراءات المحاكمة:

تعتبر شفوية إجراءات المحاكمة من ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي وسائر التشريعات الجزائية. وجوهر هذه الضمانة أن المحاكمات الجزائية تشترط أن تصدر الأحكام بناء على تحقيقات ومناقشات ومرافعات علنية شفوية أمام المحاكم الجزائية وبمواجهة الخصوم، حتى تتضح الأدلة ويزول غموضها وتتكشف حقيقتها فتكون المحكمة قناعتها في عملية وزن وتقدير القيمة الإنتاجية للأدلة (سرور، 1975).

ونرى أن شفوية المحاكمة تعني أن تكون كافة الإجراءات التي تحصل أمام القاضي الجزائي أو المحكمة الجزائية شفوية، فمثلاً سؤال المتهم عن الجرم لا يكون كتابة بل شفوية، وسماع شهود النيابة أو الدفاع يكون شفاهاً، ومناقشة الخبراء تكون شفاهاً، ومرافعات وأقوال واعتراضات النيابة أو المتهم أو وكيله تكون شفاهاً وليس كتابة، وكل ذلك يجري باللغة العربية، لأن هذه اللغة هي اللغة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، أيضاً قرارات القاضي سواء الإعدادية أو الفاصلة في الموضوع تكون شفاهاً حتى وأن كانت مكتوبة فلا بد من النطق بها أي تلاوتها شفاهاً.

ويجدر القول أن المشرع منع القاضي الجزائي أن يعتمد إلا على بيانات قدمت إليه وتناقش بها الخصوم بصورة علانية. (المادة 148 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني و209 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

وينبغي التنويه أن هناك كثير من الفقه يرى أن هناك استثناءات ترد على ضمانات شفوية إجراءات المحاكمة، وي طرح في هذا المجال أحوال وحالات يرى معها أنها لا تعتبر شفوية وهي تشكل استثناء على هذه الضمانة، وهذه الحالات هي:

د. لتكون حجة على المتهم أن رجح عن اعترافه أو ما بدر منه أو أنكر وجود اعتراف سابق له. وأخيراً نحث المشرع الجزائري الأردني الأخذ بمثل النص الجزائري الإماراتي الخاص بالتدوين والذي أشرنا إليه آنفاً، كما نحث الجهات القائمة على المحاكم أن تعمل على تزويد المحاكم بأجهزة ومعدات تعمل على حفظ البيانات usb، وذلك لأنه يحصل في كثير من الأحيان وأن يحصل انقطاع للتيار الكهربائي وبالتالي يفقد جهاز الحاسوب جميع ما تم تدوينه في الجلسة خاصة إن تم سماع شهود. أما إذا وجد مثل هذه الأجهزة والمعدات فإن البيانات لن تفقد وتبقى محفوظة.

7- الشك يفسر لصالح المتهم:

تعتبر قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة ولغايات بسط وتبسيط الضوء على هذه الضمانة نقول أن القاضي الجزائري بعد أختتام المحاكمة يقرر إدانة المتهم إذا توافرت بحقه أدلة كافية تتسم بأنها قانونية ومنتجة. فمثلاً إذا صدر من المتهم اعتراف واضح ومعلل ومفسر وصادر عن إرادة حرة سليمة يقرر أدانته، وإذا كانت بينة النيابة العامة سواء الخطية أم الشخصية كافية لربط المتهم بالجرم المسند إليه فيقرر القاضي أدانته.

وبالمقابل إذا كان الدليل القانوني الوحيد في الدعوى هو اعتراف المتهم ولم يكن هذا الاعتراف واضحاً ومفسراً وكافياً ولم يقتنع به القاضي حيث ساوره الشك حوله فإنه يطرحه جانباً ولا يأخذ به. والقول ذاته لأي دليل آخرى يقدم في المحاكمة.

وذلك لأن القاضي حتى يقرر الإدانة يجب أن لا يكون للشك في نفسه مكاناً، ويجب أن يكون على قناعه تامة بالدليل الذي يعتمد عليه أمام إذا شاب هذا الدليل مظنة الشك فإن الشك يجب والحالة هذه أن يفسر لصالح المتهم.

فلا يجب بأي حال من الأحوال أن هناك شكاً تراود نفس القاضي إذا قرر الإدانة. أيضاً إذا تشكك القاضي في صحة إسناد الجرم إلى المتهم فإن هذا الشك يفسر ويصب في صالح المتهم. والقاضي حتى يقرر توافر أركان الجرم بحق المتهم لا بد من وجود أدلة قاطعة وجازمة وبقينية على قيام المتهم بالأفعال المادية المكونة للجرم، أما إذا كان دليل الإدانة الوحيد دليل شابه الشك فهذا يعني أن الشك هيمن وسيطر على هذا الدليل وبالتالي يجب على القاضي طرحه جانباً.

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن الشك متى توافر فإنه يفسر لصالح المتهم، ومتى فسر لصالح المتهم حاق بالمتهم أن ينل البراءة. فالشك على هذا النحو لا يضر المتهم بل المتهم به ينتفع به، وبما أن الشك لا يفسد اليقين في نطاق القانون

جرى في جلسة المحاكمة، وتوقيع هذا المحضر من قبل القاضي أو الهيئة الناظرة للدعوى الجزائية وكاتب الجلسة والتدوين قد يكون خطياً وقد يكون إلكترونياً أي طباعة والتدوين إجراء ضروري وجوهري وسواء أكانت الجلسة علنية أو سرية، والتدوين يشمل كافة مجريات الجلسة، أي كل ما حصل فيها سواء من سؤال عن التهمة أو سماع شهود أو مناقشات واعتراضات ومرافعات أو حتى ما يصدر في الجلسة من قرارات قضائية (الفاعوري، 2013).

وقد نص المشرع الجزائري الأردني صراحة على هذه الضمانة بقوله: "يدون كاتب المحكمة بأمر الرئيس جميع وقائع المحاكمة في محضر الجلسة ويوقعه مع الهيئة الحاكمة" (المادة 217 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

كما نص المشرع الجزائري الإماراتي على هذه الضمانة بقوله: (يجب أن يحرر محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة من رئيس المحكمة وكاتبها ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين ما إذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة وعضو النيابة الحاضر بالجلسة والكاتب وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ويشار فيه إلى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك (المادة 171 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونرى أن النص القانوني الإماراتي يعد أفضل من النص القانوني الأردني كونه شاملاً ومانعاً ويعبر فعلياً عما يجري في جلسة المحاكمة، ومن هذا المنطلق نحث المشرع الجزائري الأردني على الأخذ بمثل هذا النص، وأن تدوين إجراءات المحاكمة عبارة عن ضمانات أساسية وجوهية من ضمانات المحاكمة العادلة من خلالها يجري تسجيل وكتابته وإثبات كل ما دار في جلسة المحاكمة وكل ما قدم وأثير فيها من أقوال ودفع وبيانات واعتراضات ومناقشات ومرافعات وإجابات وقرارات، إضافة إلى أسماء الخصوم وممثل النيابة ووكلاء المتهمين وحضورهم وغيابهم، واسم القاضي وكاتب الجلسة، وأي عمل أو إجراء أو حديث دار في جلسة المحاكمة.

وأن تدوين إجراءات المحاكمة له فوائد جمة منها:

أ. إثبات مجريات الجلسة.

ب. يسهل مهمة المحكمة عند إصدار القرار وتسهيل مهمة النيابة والدفاع عند إعداد المرافعات والمذكرات.

ج. تسهيل مهمة محكمة الاستئناف عند قراءة ملف الدعوى حتى تبسط رقابتها.

المدني، فإن الشك في نطاق الجزائي لا يفسد البراءة.

وأخيراً نحث المشرع الجزائي على النص صراحة على هذه القاعدة التي تعد من ضمانات المحاكمة العادلة كون قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وقانون الإجراءات الجزائية الإماراتي جاء خالياً من النص عليه رغم أهميتها وخطورتها.

8- حق الدفاع

يحدث في كثير من المحاكمات الجزائية قيام وكلاء المتهمين بالتنبيه المحكمة إلى أن حق الدفاع حق مقدس وحق سامي، ويحصل هذا التنبيه جراء عدم قبول أو إجازة المحكمة الجزائية لبيانات المتهم الدفاعية سواء كلها أو بعضها، وقد يقع مثل هذا التنبيه عند عدم إجازة المحكمة السماح لوكيل المتهم بتوجيه سؤال أو أكثر للشاهد.

أن حق الدفاع كثير ما يفهم بصورة خاطئة من قبل المحكمة الجزائية أو من قبل بعض وكلاء المتهمين. فحق الدفاع أبتداء يمكن أن يوصف بأنه حق سامي، حق نبيل، حق أساسي، حق من حقوق المتهم، أما القول بأنه حق مقدس فزرى إن هذه العبارة تجانب الصواب فهو ليس حق سماوي أو حق ديني حتى يتم إسباغه بهذه الصبغة، لا سيما وأن القداسة تطلق على الكتب السماوية أو الأماكن المقدسة، أيضاً تكريس هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وسائر المواثيق والإعلانات الدولية والدساتير لا يعتبر مبرراً لمنحه صفة القداسة. ونرى أن حق الدفاع جوهرية ومضمونه إتاحة المجال أمام المتهم أو وكيله لتقديم البيانات والأقوال والدفع والاعتراضات والإفادات الدفاعية والمرافعات لإثبات البراءة أو عدم المسؤولية، إضافة للسماح له بمناقشة شهود النيابة والاعتراض على أي قرار إعدادي.

وعودة على ذي بدء بخصوص الفهم الخاطئ لهذا الحق فنوضح أن كثير من المتهمين أو وكلائهم يعتقد أنه بموجب هذا الحق له كامل ومطلق الحرية في تقديم ما يشاء من بيانات وفي طرح ما يرغب من أسئلة سواء لشهود النيابة أو لشهود الدفاع. والواقع أنه يحق لهم تقديم أية بيينة خطية أو شخصية ولكن بشروط وأحكام وضوابط وأن تكون منتجة وقانونية ومتعلقة بالدعوى، وتتفق مع الواقع والقانون والمنطق. فمثلاً ليس من المنطق أن يطلب المتهم أو وكيله من المحكمة الجزائية السماح له بإثبات واقعة معينة من خلال مائة شاهد، ويدفع عند رفض المحكمة له ذلك الكم الهائل من الشهود أن حق الدفاع حق مقدس. والواقع أن هدف وكيل المتهم يكون هنا هو أطالة أمد المحاكمة وعرقلة سير الدعوى فليس من المنطق السليم دعوة هذا الكم الهائل من شهود لغايات أثبات واقعة

معينة يمكن له أن يثبتها أو يستشهد عليها بعدد محدد وقليل من الشهود. أيضاً لا يحق للمتهم أو وكيله التمسك بحق الدفاع عند عدم قبول المحكمة لبيانات خطية أو شخصية تخالف القانون أو ما هو ثابت فعلاً. أيضاً قد يفهم حق الدفاع بصورة خاطئة من قبل المحكمة إذا حرمت المتهم من تقديم بيانات خطية أو شخصية يجيز القانون تقديمها، أو إذا حرمته من تقديم مذكرة دفع واعتراضات حول بيانات النيابة بحجة أنه لا يجوز الاعتراض على بيانات النيابة أو حرمته من تقديم مذكرة تتضمن اعتراضه ودفعه حول ترجمة عربية تقدمت بها النيابة لوثائق غير عربية. والجدير بالذكر أن المشرع الجزائي الأردني والإماراتي لم ينص بصورة صريحة على حق الدفاع ولكن نص على حق المتهم في الإجابة على التهمة أو الصمت وحقه في مناقشة شهود النيابة وحقه في إحضار شهود دفاع وتقديم إفادة دفاعية.

ونظراً لأهمية وخطورة هذا الحق، ونظراً لأن هذا الحق يعد من الضمانات الضرورية للمحاكمة العادلة فنحث المشرع أن يتدخل بنصوص تشريعية مستقلة تنظمه بشكل وافٍ وضمن نصوص متتالية وليس متفرقة.

9- حضور المتهم لإجراءات المحاكمة:

يعتبر حضور المتهم ووكيله لإجراءات المحاكمة من أهم ضمانات المحاكمة العادلة. وفي هذا المضمار نجد أن المشرع الجزائي الإماراتي قد نص بخصوص حضور المتهم على مايلي (المادة 156 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي). "إذا أحييت الدعوى إلى إحدى المحاكم الجزائية كلفت النيابة العامة المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة المبيينة بأمر الإحالة".

ونص أيضاً على: "يجوز الإستغناء عن تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة وقبل المتهم المحاكمة" (المادة 157 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص أيضاً على: " يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بمدة لا تقل عن يوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام في الجرح وعشرة أيام في الجنابات" (المادة 158 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص على: "تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المتهم أو في محل أقامته أو محل عمله بالطرق المقررة في قانون الإجراءات أمام المحاكم المدنية وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم أو محل عمله يسلم الإعلان لمركز الشرطة الذي يتبعه آخر محل كان يقيم المتهم فيه ويعتبر المكان الذي

أما المشرع الأردني فقد نص على مايلي:

"إذا لم يحضر المشتكى عليه المتبلغ موعد المحاكمة للقاضي ان يحاكمه غيابياً ، وإذا حضر الجلسات وتخلّف بعد ذلك تجري المحاكمة بحقه بمثابة الجاهي ويكون الحكم الصادر بهذه الصفة قابلاً للإستئناف ". (المادة 31 من قانون محاكم الصلح الأردني).

"باستثناء جلسة تلاوة التهمة على المشتكى عليه وسؤاله عنها والجلسة المخصصة لإعطاء أفادته الدفاعية يجوز للمشتكى عليه في دعاوى الجنج أن ينيب عنه وكيلاً من المحامين لحضور المحاكمة بدلاً عنه مالم تقرر المحكمة أن حضوره بالذات ضروري لتحقيق العدالة 2- على الرغم مما ورد في الفقرة 1 من هذه المادة إذا كان الظنين شخصاً معنوياً يسوغ له في الدعوى الجنحية أن ينيب عنه وكيلاً من المحامين مالم تقرر المحكمة حضوره ممثلة بالذات" (المادة 168 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

"إذا لم يحضر الظنين إلى المحكمة في اليوم والساعة المعينين في مذكرة الدعوى المبلغة له حسب الأصول للمحكمة أن تحاكمه غيابياً، ولو كان مكفولاً وبها في مثل الحالة الأخيرة أن تصدر مذكرة قبض بحقه" (المادة 169 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

"إذا حضر المدعي بالحق الشخصي أو الظنين المحاكمة ثم انسحب منها لأي سبب كان أو غاب عن المحاكمة بعد حضوره إحدى جلساتها تعتبر المحاكمة وجاهية بحقه" (المادة 169 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

"يمثل المتهم أمام المحكمة طليفاً بغير قيود ولا أغلال وإنما تجري عليه الحراسة اللازمة. ولا يجوز أبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى يمكن السير فيها بحضوره، وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات. 2- إذا لم يحضر المتهم الذي مثل أمام المدعي العام والمتبلغ موعد المحاكمة فللمحكمة أن تحاكمه غيابياً وإذا حضر إحدى الجلسات وتخلّف بعد ذلك عن الحضور فتجري المحاكمة بحقه بمثابة الجاهي..." (المادة 212 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

يتبين من النصوص السابقة أن المشرع الجزائي حرص كل الحرص على حضور المتهم للمحاكمة، وبين الطرق التي تجري بها المحاكمة وإعلانه بالحضور، والأحوال التي يمكن له أن ينيب عنه وكيلاً، كما بين ما هو الإجراء الواجب إتباعه عند عدم حضور المتهم أو تخلّفه عن الحضور وكيف تجري محاكمته على هذا النحو حينئذٍ.

وقعت فيه الجريمة كأخر محل إقامة للمتهم مالم يثبت خلاف ذلك. ويجوز في الجنج والمخالفات الإعلان بوساطة أحد أفراد السلطة العامة " (المادة 159 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص المشرع أيضاً على: "يجب على المتهم في جناية أو جنحة معاقباً عليها بغير الغرامة أن يحضر بنفسه أما في الجنج الأخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه وذلك كله بغير الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصياً. ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصهاره ويبيد عذر المتهم في عدم الحضور فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعاداً لحضور المتهم أمامها وعلى النيابة العامة تبليغه لهذا الميعاد" (المادة 160 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص أيضاً: "يمثل المتهم أمام المحكمة بغير قيود ولا أغلال وإنما تجري عليه الملاحظة اللازمة، ولا يجوز أبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره وعلى المحكمة أن تطلعه على ما تم في غيبته من الإجراءات" (المادة 164 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص على: "إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف ولم يرسل وكيلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك تحكم المحكمة في الدعوى غيابياً. وإذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وكان بعضهم حضر أمام المحكمة والبعض الأخر لم يحضر وجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية لإعادة إعلان من لم يحضر من الغائبين ويعتبر الحكم في الدعوى حضورياً في حقهم جميعاً" (المادة 189 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص على: "يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلّف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى" (المادة 190 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

ونص على: "إذا لم يحضر المتهم في الجناية يوم الجلسة بعد إعلانه قانوناً بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور" (المادة 198 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

متهماً أو ظنيماً أو مشتكى عليه، وليس لها الحق أن تقوم بإضافة أسم أي شخص لم يرد أسمه في قرار الإتهام أو الظن أو الشكوى بحجة انه له دور أو أنه فاعل أو أن النيابة العامة سهت أو قد أغفلت ذكر أسمه. وذلك لأن مبدأ شخصية الدعوى يعتبر قيداً عليها (المادة 206 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ويضاف إلى ما تقدم أن يد المحكمة مغلوطة عن إضافة وقائع جديدة لم ترد في قرار الإتهام أو الظن أو الشكوى، فليس لها الحق أو السلطة أو الصلاحية بإضافة وقائع جديدة من تلقاء نفسها أو محاكمة المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه عن وقائع لم ترد فيما سبق ذكره أي أنها ملزمة بالتقييد بعينية وشخصية الدعوى (الفاعوري، 2013).

ويحاق القول أن هناك فارق جوهري بين تقييد المحكمة بعينية الدعوى على النحو السابق ذكره وبين عدم تقيدها بالوصف القانوني للتهمة المسندة إلى المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه. فالمحكمة غير ملزمة وغير مقيدة بالوصف القانوني للتهمة الوارد من النيابة العامة في الجنايات والجرح البدائية ومن المشتكى في الجرح الصلحية، فمثلاً إذا تبين لها أن الوصف القانوني الوارد بإسناد النيابة للجرح هو جرم سرقة الخادم لمخدومة في حين أن الوصف القانوني الصحيح له على ضوء الوقائع والبيانات المقدمة هو إساءة الائتمان فتعمل هنا على تعديل الوصف علماً أن الوصف الجديد هو أخف من الوصف الأول.

وإذا تبين لها أن الوصف القانوني للجرائم المسندة للظنين هي احتيال ومصدقة كاذبة وثم تبين لها أن الجرم الواجب إسناده هو احتيال وتزوير فتعمل على تعديل الوصف القانوني للجرح الثاني من مصدقة كاذبة إلى تزوير وهنا تعمل على سؤاله عن هذا الجرم لأنه أشد من الوصف السابق.

وهذا الأمر أكده المشرع الجزائري الأردني بقوله: "يجوز للمحكمة أن تعدل التهمة وفقاً للشروط التي تراها عادلة على أن لا يبنى التعديل على وقائع لم تشملها البنية المقدمة وإذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة أشد تؤجل القضية لمدة تراها ضرورية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة" (المادة 234 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

أما المشرع الجزائري الإماراتي ففي مجال عينية وشخصية الدعوى الجزائية قد نص على ما يلي: "إذا تبين للمحكمة الجزائية أن هناك متهمين آخرين لم ترفع عليهم الدعوى الجزائية أو أن هناك وقائع أخرى لم تكن قد أسندت إلى المتهمين فيها أو إذا تبين لها وقوع جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها فعليها أن تحيل أوراق الدعوى إلى

ونعتقد أن المغزى من حرص المشرع السابق يكمن في تقديره واعتباره أن حضور المتهم لإجراءات المحاكمة يعد من ضمانات المحاكمة العادلة من جهة، ومن جهة أخرى لغايات عدم أطالة أمد الدعوى لأن المتهم أن لم يحضر فقد يعمد إلى استعمال طرق الطعن والإستفاد منها وهي وأن كانت حق للمتهم إلا انها تعمل على أطالة أمد المحاكمة.

وأخيراً نحث المشرع الأردني أن يعمد إلى تعديل نص المادة 169 من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي مضمونها أن الظنين إذا غاب عن الحضور بعدما حضر تجري المحاكمة بحقه وجاهية.

والحق يقال ان المحاكمة هنا يجب أن تكون بمثابة الوجاهي لأن هذا الأمر هو المتبع والساري والمقرر قانوناً في الجرح الصلحية وفي الجنايات.

10- تقييد المحكمة الجزائية بالوقائع والأشخاص مناط ومدار الدعوى:

يعتبر مبدأ شخصية وعينية الدعوى الجزائية من ضمانات المحاكمات العادلة، وهذه الضمانة تعني أن تتقيد المحكمة بحدود الدعوى التي دخلت في حيازتها، سواء من حيث الأشخاص أو الوقائع المرفوع بها الدعوى. فلا تملك إضافة وقائع جديدة تختلف عن تلك الوقائع المرفوع بها الدعوى. ولكن يجوز لها أن تغير الوصف القانوني للجريمة (شمس الدين، 2005).

ونظراً لأهمية هذه الضمانة فقد نص عليها المشرع الجزائري بالقول: " يتولى المدعي بنفسه أو بواسطة أحد مساعديه الإدعاء على المتهمين بالجرائم الواردة في قرار الإتهام، ولا يسوغ له أن يدعي على المتهمين بأفعال خارجة عن منطوق قرار الإتهام ". (المادة 202 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ونص على: " لا يقدم أي شخص للمحاكمة أمام محكمة بدائية من أجل الجرائم التي يخرج حق النظر فيها من إختصاص قضاة الصلح أو الجرائم الملازمة لها مالم يصدر بحقه المدعي العام قرار ظن من أجل محاكمته بتلك الجريمة" (المادة 166 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

ويتضح بشكل جلي من تلك النصوص أن المحكمة الجزائية ملزمة بالتقيد بالأشخاص والوقائع المرفوعة بها الدعوى الجزائية فليس لها الحق أن تقوم بإدخال أو إضافة أشخاص آخرين لم يرد أسماؤهم في قرار الظن أو الإتهام أو حتى الشكوى على اعتبار أنهم مشتكى عليهم أو اظناء أو متهمين، وليس لها الحق أن تقرر اعتبار أحد الشهود في تلك الدعوى

النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها" (المادة 17 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

يتضح من خلال هذا النص أن المحكمة تتقيد بأشخاص وعينية الدعوى، فإذا تبين لها أن هناك متهمين لم ترفع عليهم الدعوى فلا تملك من تلقاء نفسها إدخالهم أو إضافتهم بل تحيل الأمر إلى النيابة العامة لإجراء المقتضى القانوني. والحال ذاته بالنسبة لوقائع الدعوى.

وأخيراً فأنا نحت المشرع الأردني أن يتدخل بنص جديد يتضمن إلزام المحكمة بأن تحيل الأمر إلى النيابة العامة إذا تبين لها أن هناك أشخاص لم ترفع عليهم الدعوى رغم وجود دور أو مساهمة لهم في الجرم المرتكب.

11- سرعة الفصل في الدعوى الجزائية.

نرى أن سرعة الفصل في الدعوى الجزائية من ضمانات المحاكمة العادلة ويقصد بها في هذا المجال أن تقوم المحكمة الجزائية بفصل الدعوى متى كانت جاهزة للفصل والنطق بالحكم بلا تأخير أو مطل غير مبرر وغير قانوني. وفي هذا المضمار ينبغي عليها أن تراعي مدد التأجيل وفقاً لما هو مقرر في القانون، وأن لا تقوم بتأجيل الدعوى أكثر من مرة لذات السبب دون توافر سبب يستدعي ذلك، وأن تعمل على بسط سلطتها ورقابتها بشكل فعال فلا تترك الباب مفتوحاً على مصرعيه أمام المتهمين ووكلائهم من حيث طلب الإمهال مراراً وتكراراً لذات السبب، فأحياناً يكون من مصلحة المتهم أن يتم تأخير فصل الدعوى خشية من الإدانة والحبس، وفي هذا المجال يعمل على طلب بينات غير قانونية وغير منتجة وغير متصلة في الدعوى أو يعمد إلى طلب شهود بأعداد كبيرة ويتعذر تبليغهم أما لسفرهم أو عدم وجود أماكن واضحة لهم.

ومن هذا المنطلق ينبغي على المحكمة أن تقف صداً مانعاً أمام المماطلة والتأخير المتعمد. فالحق يقال أن سرعة الفصل في الدعوى الجزائية مطلب هام وجوهري للمجتمع وللمجني عليه وللنيابة العامة ولل قضاء ذاته والمتهم أحياناً. وذلك أن المجتمع والمجني عليه قد يفقد ثقته في نزاهة وعدالة القضاء إذا تم التأخير في فصل الدعوى، والنيابة العامة والقضاء يرهق كاهلهم وتزداد أعبائهم إذا حصل تأخير في فصل الدعوى لا سيما وأنها في تزايد مستمر يوماً بعد يوم.

والمتهم إذا كان برئ فعلاً وحصل تأخير في فصل الدعوى فإنه يشعر بالظلم والاستبداد والضرر المعنوي والمادي.

ويجدر القول أن الفصل يجب أن لا يكون على حساب العدل، أي أن لا يجري فصل الدعوى بسرعة بدون تروي وتدبير وتمعن وقراءة الملف بشكل محكم ومنضبط حتى لا

يظلم أحداً من الحكم الصادر.

ونظراً لأهمية سرعة الفصل في الدعوى الجزائية كضمانه من ضمانات المحكمة العادلة نجد أن المشرع الجزائري الأردني وفي المادة السادسة من قانون محكمة الجنايات الكبرى أجاز لمحكمة الجنايات الكبرى أن تعقد جلساتها في أي مكان في المملكة الأردنية الهاشمية إضافة إلى عمان ونرى أن هذا النص يفهم منه رغبة المشرع في السرعة وعدم التأخير والتباطؤ في فصل الدعوى.

كما أن المادة العاشرة من القانون ذاته لزامت المحكمة أن تبشر نظر الدعوى خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام من تقديمها إليها وأن تعقد جلسات متتالية كل ثمان وأربعين ساعة إلا إذا اقتضت الضرورة خلال ذلك ولأسباب تذكرها المحكمة، وليس هذا فحسب بل أن القانون ذاته وفي المادة 11- منه فرض غرامة على الشاهد الذي يتخلف عن الحضور لتأدية الشهادة. والمادة 12 من ذات القانون أيضاً ألزمت المحكمة أن تفصل في الدعوى بالسرعة الممكنة وخلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام من تاريخ إختتام المحاكمة ولا يحق لها أن تتجاوز هذه المدة إلا مرة واحدة ولمدة سبعة أيام. وكل ذلك يستدل منه حرص المشرع على ضرورة إيلاء مسألة الفصل في الدعوى أهمية بالغة لما في ذلك من ضمانات للمحاكمة العادلة. وبالمقابل خلت باقي القوانين الجزائية الأردنية والإماراتية الاتحادية من نصوص تحث على الفصل بالدعوى بالسرعة الممكنة.

وعليه نحت المشرع النص صراحة في كل قانون جزائي على وجوب إلزام المحكمة أن تفصل في الدعوى الجزائية خلال مدة معينة ومناسبة وأن يمنعها من تجاوز هذه المدة إلا إذا وجدت أسباب منطقية ومعقولة ومبررة تذكرها المحكمة في قرارها لغايات بسط الرقابة عليها من المحكمة التي يطعن أمامها بذلك القرار عند فصل الدعوى.

12- تسبب الحكم الجزائي.

يقصد بتسبب الحكم الجزائي بيان مجموعة الأدلة الواقعية والقانونية والحجج المنطقية والقانونية والمستساغة التي استندت عليها المحكمة الجزائية في تكوين قناعتها بالنتيجة التي تضمنها حكمها، مع الإشارة إلى النصوص القانونية التي آثارها النزاع، بحيث يعمل القاضي وقبل الإشارة إلى منطوق حكمه بسرد العلل وفي هذا المجال أن يؤسس كل ذلك على أدلة قانونية ثابتة في ملف الدعوى وان يذكر النصوص القانونية التي طبقها على النزاع المعروض عليه (التهامي، 2008).

ويجدر القول أن تسبب الحكم الجزائي يعد ضمانه من

الحكم أو لعدم استناده على ما يبرره أو لأن الطاعن فعلاً بريء مما أسند إليه.

ويعتبر من ضمانات المحاكمة العادلة للنيابة العامة إذا كان الحكم الصادر يتضمن البراءة أو عدم مسؤولية أو عدم الحكم بالغرامات بالشكل الصحيح أو لعدم الحكم بالمصادرة والتي تصل في كثير من القضايا كالقضايا الجمركية إلى مئات الملايين، وهنا من حق النيابة بما أنها طرف في الدعوى وبما أنها ممثلة للمجتمع أن تطعن بالحكم إذا كان غير صحيح بالكامل أو مخالف للقانون أو لم يتضمن العقوبات الصحيحة على النحو المحدد لها في القانون.

ومن هذا المنطلق نرى أن المحاكمة تكون عادلة متى كان الطعن متاحاً وممكناً بالحكم الصادر فيها، ولغايات المحافظة على نزاهة الحكم والمحاكمة وتقديراً وتكريساً من المشرع للمحاكمة العادلة وضمناتها نجده قد أتاح الطعن بالحكم الصادر بالدعوى الجزائية سواء بطرق طعن عادية أو غير عادية ومن تلك الطرق الاعتراض (المعارضة)، الاستئناف، التمييز (النقض) إعادة المحاكمة (التماس إعادة النظر)، النقض بأمر خطي والتمييز نفعاً للقانون. (المواد 229-267 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي والمواد 184-192 و298 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

14- مخاصمة القاضي مدنياً

بداية تعرف بمخاصمة القاضي مدنياً بأنها: "أحدى الوسائل القانونية التي يستطيع بمقتضاها المتضرر من عمل القاضي أن يرفع دعوى مدنية يطالب فيها بالتعويض عن الضرر الذي نزل به جراء عمل القاضي الخاطئ وإبطال عمل القاضي، وسواء أتخذ عمل القاضي صفة الحكم أو الإجراء أو التصرف، شريطة أن يكون هذا العمل ناتجاً عن خطأ القاضي الجسيم، أو غشه، أو تدليس، أو غدره، أو أنكار للعدالة، أو أي شيء آخر نص عليه القانون" (الفاعوري، 2012)

ونرى أن مخاصمة القاضي الجزائي مدنياً يعتبر من ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك لأن من حق المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه الذي تضرر من عمله القاضي الجزائي أن يلجأ إلى مخاصمته مدنياً ويطلبه بالتعويض عما حاق به من ضرر جراء عملهم الخاطئ سواء أكان هذا العمل قراراً أو حكماً أو تصرفاً وكان ناتجاً من غش أو غدر أو تدليس أو رشوة أو خطأ جسيم أو أنكار العدالة.

ويجدر القول أن معظم القوانين أجازت مخاصمة القاضي مدنياً ومن هذه القوانين قوانين دول: الإمارات العربية المتحدة، مصر، لبنان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، السويد، فلسطين، أما

ضمانات المحاكمة العادلة لما ينطوي عليه من أهمية بالغة، وتكن هذه الأهمية بما يلي:

- 1- التسبب وسيلة مؤثرة في أقناع الخصوم.
- 2- التسبب عدالة تنشدها الأحكام.
- 3- التسبب دليل على سلامة وصحة الأحكام وموافقته للقانون والعدالة.
- 4- التسبب دافع ومحفز للقاضي لبذل مزيد من الجهد والعناية والتدقيق والتمحيص والإطلاع على كامل ملف الدعوى.
- 5- حماية فعالة للقاضي مصدر الحكم من أي شبهة أو جور أو تعسف.
- 6- حماية ناجعة للمناقضين كونه يبعث الإطمئنان في نفوسهم.

7- تمكين محكمة الطعن من بسط رقابتها بكل سهوله ووضوح (عبيد، 1986)، (أبو زيد، 2000).

ونظراً لأهمية التسبب نجد أن المشرع الجزائري الأردني والإماراتي قد نص على وجوب إشمال الحكم على الأسباب الواقعية المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وأن يفصل في الطلبات التي تقدم من الخصوم ويبين الأسباب التي يستند إليها (المادتين 216 و217 من قانون الاجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي).

وأن يشتمل على ملخص الوقائع الواردة في قرار الإتهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعي الشخصي والمدعي العام ودفاع المتهم وعلى الأدلة والأسباب الموجبة للتحريم أو عدمه والمادة القانونية المنطبق عليها الفعل في حالة التحريم وعلى تحديد العقوبة والإلزامات المدنية (المواد 132 - 237 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني).

13- الطعن بالحكم الجزائي.

الطعن بالحكم هو عبارة عن وسيلة قانونية قضائية بموجبها يتم عرض النزاع الصادر به حكم من محكمة أمام محكمة أخرى أعلى منها درجة لغايات مراجعته والتأكد من صحته وسلامته، كما هو الحال في الاستئناف والتمييز، وإعادة طرح النزاع أمام ذات المحكمة مصدرة الحكم لغايات إلغاء الحكم الصادر أو تعديله كما هو الحال في الاعتراض وإعادة المحاكمة (الفاعوري، 2012)

ونرى أن الطعن بالحكم الجزائي يعتبر من ضمانات المحاكمة العادلة وذلك لأنه من حق المشتكى عليه أو الظنين أو المتهم أن يتظلم من الحكم الصادر بحقه إما لمغالاة هذه

- الإماراتي بالنص عليه في قانون الإجراءات المدنية.
- 6- اعترف دستور الأردن ودستور الإمارات العربية المتحدة للقضاء بمكانة وهيبة واستقلال ومنع التدخل فيه من قبل، أي جهة وهذا الإقرار يشكل ضماناً للمحاكمة العادلة.
- 7- أغفل المشرع الجزائي الأردني والإماراتي النص على ضمانات المساواة رغم أهميتها في المحاكمة العادلة.
- 8- منع دستور دولة الإمارات وقانونها للإجراءات الجزائية تعذيب المتهم وأهانته وهذه الضمانات من أهم ضمانات المحاكمة العادلة، في حين أغفل المشرع الجزائي الأردني النص عليها خاصة في قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- 9- كفل المشرع الجزائي الأردني والإماراتي ضمانات العلانية والتسبب والشفوية والتدوين وقرينة البراءة وحق الطعن.

- ثانياً: التوصيات:** 1- إيجاد نصوص قانونية تمنع أطالة أمد المحاكمة وتلزم المحاكم بفصل الدعوى خلال مدد معينه ومعقولة وإلزام المحكمة بالتقيد بها وعدم تجاوزها إلا لسبب معقول ومنطقي وإلزام المحكمة أن تذكر هذا السبب في حكمها الفاصل عند صدوره حتى تبسط محكمة الطعن رقابتها عليه.
- 2- عدم إجازة السماح بتقديم ادعاء بالحق الشخصي (الحق المدني) في الدعاوى الجزائية للحد من أطالة أمدها.
- 3- النص على مبدأ وضمانات الشك يفسر لصالح المتهم.
- 4- النص على ضمانات المساواة وأن يعامل الخصوم على قدم المساواة ويحدد القانون.
- 5 - النص على ضمانات مخاصمة القضاة مدنياً خاصة في التشريع الأردني.
- 6- منع وسائل الإعلام من نشر الاسم الكامل للمتهم أو صورته أو مقاطع فيديو له حتى وأن كانت المحاكمة علانية.
- 7 - النص على أن المتهم والظنين والمشتكى عليه برئ حتى تثبت أدانته بحكم قضائي قطعي وعدم الاكتفاء بالنص الحالي الذي يكاد يعتبر مبتوراً وناقصاً.
- وأخيراً نحث ذوي الشأن في السلطة القضائية ووزارة العدل العمل على:**

- أ- زيادة أعداد القضاة لسرعة الفصل بالدعاوى.
- ب- إخضاع القضاة لبرامج تدريب مستمر ودورات علمية وإرسالهم إلى مؤتمرات وندوات عملية متخصصة لرفع كفاءتهم.
- ج- التأكد الصارم والجازم من كفاءة القضاة قبل التعيين في العمل القضائي.

الأردن فلم ينص على المخاصمة ويمكن أن تجري المخاصمة على ضوء القواعد العامة (الفاعوري، 2012).

وأخيراً نحث المشرع الأردني على النص صراحة على جواز مخاصمة القاضي الجزائي أو المدني مدنياً أسوة بتشريعات الكثير من الدول ولما في ذلك من عدالة وضمانة أساسية للمحاكمة العادلة.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع المحاكمة العادلة في التشريع الجزائي الأردني والإماراتي وقد أسفرت عن مجموعة من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج

- 1- خلت التشريعات الجزائية مناط الدراسة من تعريف المقصود بالمحاكمة العادلة، وتكون المحاكمة عادلة إذا لم يتعرض المتهم إلى إجبار أو إكراه أو إهانته أو تعذيب، وجرت محاكمته بموجب قانون ساري ونافذ وأصلح له، وإجراءات قضائية صحيحة تكون من خالية شائبة البطلان أو الخطأ، وأمام قاضي يتسم بالحياد والعدل والنزاهة والكفاءة ويحترم حق المتهم بالدفاع عن نفسه، وعلى أن يجري كل ذلك أمام محكمة مختصة لا محكمة خاصة استثنائية لا يتمتع قضاتها بالاستقلال.
- 2- تجد المحاكمة العادلة أساساً ومصدراً لها في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية، وقوانين هاتين الدولتين وخاصة القوانين الجزائية وعلى رأسها الأصول والإجراءات الجزائية والتي جسدت العديد من مظاهر المحاكمة العادلة.
- 3- أبرز ضمانات المحاكمة العادلة: استقلال القضاء، علانية وشفوية المحاكمة وتدوين إجراءاتها، واحترام حق الدفاع وتفسير الشك لصالح المتهم، وسرعة الفصل في الدعوى الجزائية وتسبب الحكم الصادر فيها وإجازة الطعن به ومخاصمة القاضي متى ارتكب ما يستوجب مخاصمته.
- 4- أغفل المشرع الجزائي الأردني والإماراتي النص على ضمانات الشك يفسر لمصلحة المتهم، إضافة إلى عدم تنظيم ضمانات حق الدفاع بشكل محكم ومنضبط إذا جرى تنظيمه بنصوص متناثرة تكاد تتلهمه وتتقص منه.
- 5- أغفل المشرع الجزائي الأردني والإماراتي النص على ضمانات مخاصمة القضاة في التشريع الجزائي، واكتفى المشرع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أبو زيد، م. (2000) ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وضوابط صياغة الحكم الجنائي، ط 1 مصر: مطابع روز اليوسف. ص6-12.
- التجكاني، م. (بدون تاريخ نشر) النظرية العامة للقضاء والإثبات في الشريعة الإسلامية مع مقارنات بالقانون الوضعي، ط 1 مصر: دار شؤون الثقافة العامة. ص58-84.
- التهامي، ب. (2008) المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق، ط1 الجزائر: جامعة باجي مختار، عنابة. ص4-72.
- الطراونه، م. (تاريخ الزيارة 2013/12/9) المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية، بحث منشور على موقع بوابة فلسطين القانونية، www.pal-ip.org.
- الكيلائي، ف. (1997) استقلال القضاء، ط1 مصر: دار النهضة العربية. ص65-66.
- الفاعوري، أ. (2013) أصول المحاكمات الجزائية (2)، ط1 الاردن: جامعة عمان الأهلية. ص47-72.
- الفاعوري، أ. (2012) أسباب إنقضاء الخصومة دراسة مقارنة، ط1 الاردن: دار زهران. ص170-180.
- الفاعوري، أ. (2012) مخاصمة القاضي مدنياً دراسة مقارنة، الأردن، فرنسا، مصر، لبنان، ط1 عمان: جامعة عمان العربية. ص38-52.
- بدوي، ث. (1970) النظم السياسية، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية، ط1 مصر: دار النهضة العربية. ص403-407.
- براك، أ. (تاريخ الزيارة 2013/12/9) فن المرافعة في الدعوى الجزائية ما بين الدفاع وسلطة الإتهام، بحث منشور على موقع بوابة فلسطين القانونية.
- بندق، و. (2007) حقوق المتهم في العدالة الجنائية، ط 1 مصر: دار المطبوعات الجامعية. ص368-401
- رعد، ن (2003) استقلالية القضاء، ط 1 لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب. ص37-42.
- زناتي، س(2004) شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط1 مصر: دار نور المعارف. ص67-120.
- سرور، أ. (1993) الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، ط1 مصر: دار النهضة العربية. ص3-60.
- سرور، أ. (1981) الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ط4 مصر: دار النهضة العربية. ص112-138.
- سلامة، م. (2005) قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، ط 1 مصر: دار الفكر العربي. ص7-145.
- سلامة، م. (1996) الإجراءات الجنائية في التشريع المصري الجزء الثالث، ط 1 مصر: دار النهضة العربية. ص7-37.
- شحاته، م. (1987) استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية، ط1 مصر: دار النهضة العربية. ص6-115.
- شرون، ح. (2010) حماية حقوق الإنسان في قانون الإجراءات الجزائية، بحث منشور في مجلة المنتدى القانوني، ط 1 الجزائر: جامعة محمد خضير سكره ص 83-111.
- شفيق، ر. (2010) المساواة بين الخصوم، ط1 مصر: دار النهضة العربية. ص 37-38.
- شمس الدين، أ. (2012) شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الثاني المحاكمة والطعن، ط 1 مصر: طبعة خاصة بالتعليم المفتوح، جامعة بهنا، 2012. ص66-67.
- عبد الله، ع. (بدون تاريخ نشر) مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق النقاضي دراسة مقارنة، ط2 لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. ص 19-25.
- عبيد، ر. (1970) مبادئ الإجراءات الجنائية، ط 1 مصر: دار الفكر العربي. ص970-975.
- عبيد، ر. (1986) ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق، ط3 مصر: دار الفكر العربي. ص531-542.
- عثمان، ع. (1942) القانون الدستوري المصري، ط 1 مصر: بدون دار نشر. ص304-305.
- منصور، ر. (2010) ضمانات التقاضي، ط 1، مصر: د.ت. نجم، م. (2005) حق المتهم أو الظنين في محاكمة عادلة، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، ط1 الاردن: الجامعة الأردنية، المجلد 32. ص127-135.
- نجم، م. (2000) قانون أصول المحاكمات الجزائية، ط1، الاردن: دار الثقافة. ص469-475.

ثانياً: التشريعات

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1969 وتعديلاته.
- دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952 وتعديلاته.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1969.
- قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الاتحادي رقم 35 لسنة 1969 وتعديلاته.
- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
- قانون العقوبات الإمارات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987 وتعديلاته.
- قانون محكمة الجنايات الكبرى الأردني رقم 19 لسنة 1986 وتعديلاته.
- قانون محاكمة الوزراء الأردني رقم 35 لسنة 1952 وتعديلاته.
- قانون الجمارك الأردني رقم 20 لسنة 1998 وتعديلاته.
- قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته.
- قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 28 لسنة 2009 وتعديلاته.
- قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته.
- قانون المياه والري الأردني رقم 18 لسنة 1988 وتعديلاته.

قانون منع الجرائم الأردني رقم 7 لسنة 1954 وتعديلاته.
 قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الأردني رقم 11 لسنة 1988
 وتعديلاته.
 قانون الجرائم الاقتصادية الأردني رقم 11 لسنة 1993 وتعديلاته.
 قانون استقلال القضاء الأردني رقم 29 لسنة 2014 وتعديلاته.
 قانون محكمة امن الدولة الأردني رقم 17 لسنة 1959 وتعديلاته.
 قانون المطبوعات والنشر الإماراتي الاتحادي رقم 15 لسنة 1980
 وتعديلاته
 قانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية الإماراتي الاتحادي رقم 17
 لسنة 2002 وتعديلاته.
 قانون تجريم غسل الأموال الإماراتي الاتحادي رقم 4 لسنة 2002
 وتعديلاته.
 قانون مكافحة الجرائم الإرهابية الإماراتي الاتحادي رقم 5 لسنة
 2012 وتعديلاته.
 قانون السير والمرور الإماراتي الاتحادي رقم 21 لسنة 1995
 وتعديلاته.
 قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الإماراتي الاتحادي
 رقم 14 لسنة 1995 وتعديلاته.
 قانون مكافحة التستر التجاري الإماراتي الاتحادي رقم 17 لسنة 2014
 وتعديلاته

ثالثاً: الاحكام القضائية

منشورات مركز عدالة.

قانون الصناعة والتجارة الأردني رقم 18 لسنة 1998 وتعديلاته.
 قانون المواصفات والمقاييس الأردني رقم 22 لسنة 2000 وتعديلاته.
 قانون الرقابة العامة على الغذاء والدواء الأردني رقم 79 لسنة 2001
 وتعديلاته.
 قانون الصحة الأردني رقم 47 لسنة 2008 وتعديلاته.
 قانون الزراعة الأردني رقم 44 لسنة 2002 وتعديلاته.
 قانون الآثار الأردني رقم 21 لسنة 1988 وتعديلاته.
 قانون البلديات الأردني رقم 13 لسنة 2011 وتعديلاته.
 قانون السير الأردني رقم 49 لسنة 2008 وتعديلاته.
 قانون البيئة الأردني رقم 52 لسنة 2006 وتعديلاته.
 قانون الأحوال المدنية الأردني رقم 9 لسنة 2001 وتعديلاته.
 قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني رقم 30 لسنة 2010
 وتعديلاته.
 قانون الاتصالات الأردني رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته.
 قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001
 وتعديلاته.
 قانون المرئي والمسموع الأردني رقم 71 لسنة 2002.
 قانون المخابرات العامة الأردني رقم 24 لسنة 1964 وتعديلاته.
 قانون الأمن العام الأردني رقم 38 لسنة 1965 وتعديلاته.
 قانون العقوبات العسكري الأردني رقم 58 لسنة 2006 وتعديلاته.
 قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2006 وتعديلاته.
 قانون الأوراق المالية الأردني رقم 76 لسنة 2002 وتعديلاته.
 قانون الأحداث الأردني رقم 32 لسنة 2014 وتعديلاته.
 قانون محاكمة الصلح الأردني رقم 15 لسنة 1952 وتعديلاته.

Fair Trial
A comparative study Jordan - United Arab Emirates

*Ibrahim Al-Qatawneh**

ABSTRACT

The trial is surrounded by a range of fair guarantees, which aims to protect the accused during his trial. Therefore, charters, declarations and codes and international covenants, constitutions and other penal legislation are to be devoted, among these the Emirati and Jordanian legislation.

In order to identify a fair trial in Jordan and the United Arab Emirates legislation, the research has been divided into two sections. The first section argues the concept of a fair trial, and the legal basis for a fair trial in Jordan and the United Arab Emirates legislation. The second section deals with guarantees of fair trial in Jordan and the United Arab Emirates legislation, in addition to a conclusion that includes the most important results and recommendations.

Keywords: Fair, Trial, Guarantee.

* Faculty of Law, Al Ain University of Science and Technology, UAE. Received on 1/6/2015 and Accepted for Publication on 10/9/2015.